الملخص

ظهرت فصاحة المرأة ونبوغها منذ العصر الجاهلي؛ فقالت الشعر، وروت الحديث، كما كان لها أقوالها النثرية المأثورة. ولاقى كل ذلك قبولًا لدى علماء النحو فاستشهدوا به منذ بواكير التأليف النحوي. فجاءت هذه الدراسة لتتناول تحليل ودراسة نماذج من شواهد المرأة الشعرية والنثرية ومروياتها من السنة في النحو العربي متبعةً في ذلك المنهج الوصفي؛ لتُظهِر دورَ شواهدها المتعددة التي جاءت في مسائل الخلاف تارة، وأخرى في دعم القواعد النحوية، بالإضافة إلى تخريج بعضها على القلة أو الضرورة. كل ذلك أثرى الدرس النحوي وأثّر فيه حتى أن بعض القواعد النحوية قامت على شاهد واحد قالته امرأة.

Abstract

The articulateness and eloquence of women have been acknowledged since the pre-Islamic era. Women composed poetry, prose and narrated Hadith. Traditional Arab grammarians used citations from women's literary products as linguistic evidence for sound grammaticality judgments on fusha/Arabic in the earliest days of Arabic syntax. Following the descriptive approach, this analytic study explores the usage of samples of the rhetoric, composition and narrations of women, i.e., poetry, prose and Hadith narrations in support of the (un)grammaticality of Arabic specific syntactic rules in traditional Arabic grammar study. The study highlights the role of women's linguistic evidence in supporting or in opposition to a specific grammatical judgement in matters of dispute over grammatical rules. The study also assesses the (un)grammaticality of women's linguistic evidence as exceptions to sound grammatical rules on the basis of scarcity or necessity. The study manifests that women's role enriched and influenced Arabic grammar study to the extent that some grammar rules were based on one linguistic sample given by a woman.

المقدمـــة

الحمد لله الحنان المنان، والصلاة والسلام على النبي العدنان، وعلى آله وصحبه ذوي الفصاحة والبيان.... وبعد

فالنحو العربي له أهميته ومكانته في اللغة العربية؛ فهو الميزان الذي يضبط اللسان العربي، بل يقوم على خدمة العلوم الشرعية والعربية، ففهم التراكيب النحوية يفتح الطريق أمام المعاني، فيساعد على إدراك أسرار التفسير القرآني، واستنباط القواعد الفقهية من النصوص الشرعية، واستخراج الصور البلاغية من النصوص المختلفة.

وقد استخرج علماء العربية قواعد النحو من استقراء نصوص القرآن الكريم، ومن الحديث الشريف- أن اختلفوا في الاستشهاد بالحديث الشريف- ومن التراث العربي الضخم، فكانت هذه النصوص إلى جانب الأصول النحوية الأخرى شاهداً ودليلاً لإثبات القاعدة النحوية ودعمها.

فاحتل الشاهد النحوي مكانة كبيرة لدى علماء النحو، ولاقى اهتماماً وعناية في التحري والضبط. فجاءت دراسات قديمة وحديثة عن الشاهد النحوي خاصة. فكانت هناك دراسات عن الشواهد في كتاب نحوي، أو دراسة لشواهد نحوية في بعض الدواوين، ولكن لم أعلم (فيما اطلعت عليه) دراسة عن شواهد المرأة بصفة عامة في النحو العربي. فجاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على شواهد المرأة في النحو العربي، وذلك بدراسة نماذج من شعر المرأة ونثرها ومروياتها من السنة النبوية، وأثر هذه الشواهد في النحو العربي لتظهر أن النحاة استشهدوا بشواهد المرأة كما استشهدوا بشواهد الرجل، وأنهم لم يفرقوا بين شعرها ونثرها بل استشهدوا بأقوالها دون أن ينسبوها مكتفين بقولهم: (قالت امرأة من العرب) وذلك لثقتهم في فصاحة المرأة وسلامة لغتها وأيضا ثقتهم فيمن سمعوا منه الرواية.

وجاءت شواهد المرأة في أبواب النحو المختلفة، وأثْرت الدرس النحوي في مسائل الخلاف، وبناء القاعدة، وشواهد الضرورة الشعرية. وبناء على هذا الإثراء جاء تقسيم البحث إلى:

مقدمة: وفيها أهمية الموضوع ومنهج الدراسة.

تمهيد: واشتمل على نبذة عن الشاهد النحوي وفصاحة المرأة.

المبحث الأول: نماذج من شواهد المرأة في مسائل الخلاف النحوي.

المبحث الثاني: نماذج من شواهد المرأة التي ساهمت في بناء القاعدة النحوية ودعمها.

المبحث الثالث: نماذج من شواهد المرأة خُرِّجت على القلة والضرورة.

الخاتمة: وسُجل فيها ما توصلت إليه الدراسة من نتائج.

قائمة مصادر البحث.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، حيث قمت باستقراء شواهد المرأة بأنواعها المختلفة في كتب النحو واستخراجها، وترتيبها حسب أبواب الألفية، والبيت الذي يوجد فيه أكثر من شاهد وُضع في باب واحد مع الإشارة إلى الأبواب الأخرى التي ورد فيها وتوضيح الشاهد، مع تحري نسبة هذه الشواهد وبخاصة عند نسبة البيت لأكثر من امرأة، ويكون ذلك بثبوته في ديوانها إن وُجِد وإن لم يوجد لها ديوان (وهو الأغلب) فيُعتمد في ترجيحه على كثرة الكتب التي نسبته إليها، أو يكون للشاهد قصة مشهورة ترجح نسبته إليها، أو ترجيح أصحاب الكتب التي اعتنت بالشواهد النحوية، ثم دراسة وتحليل المسائل النحوية التي ورد فيها الشاهد والتي تضمنت خلافاً نحويًا، أو تم تخريجها على القلة أو الضرورة، أما الشواهد التي ساهمت في بناء القاعدة ودعمها فتم توضيح القاعدة التي دعمها الشاهد.

ومن الدراسات السابقة لهذا الموضوع بحث "المرأة في التراث النحوي من نشأته حتى نهاية القرن العاشر الهجري "د/ عبد الله جاد الكريم، مجلة كلية التربية جامعة عين شمس ٢٠٠٦. وكان جل هذه الدراسة عن ورود المرأة باسمها، ووصفها، وكنيتها في مصطلحات النحو وأبوابه وشواهده من القرآن والحديث والشعر سواء أكان من شعر المرأة أم من شعر غيرها. أما دراستي فكانت منصبة على دراسة وتحليل شواهد المرأة التي استفاد منها النحاة في المسائل النحوية المتنوعة كما هو منهج الدراسة وفي خطة البحث.

والله أسال أن أكون قد وفّقت في هذه الدراسة، وفي عرض الموضوع بكل أمانة، وإن كان هناك تقصير فالكمال لله وحده سبحانه لا يضل ولا ينسى.

التمهيـــد

كانت اللغة العربية قديماً تجري على ألسنة أهلها دون تكلف كالسيل المتشبع بالفصاحة لا خطأ فيه ولا لحن، ولم يكونوا بحاجة لقواعد تضبط لغتهم بل كان العربي يدرك – مع أميته – اللحن بمجرد سماعه. وكانوا يتنقلون من مكان إلى مكان داخل الجزيرة العربية وينشدون الشعر، ويقيمون الأسواق الأدبية يتنافس فيها الشعراء والخطباء لإبراز أفضل ما لديهم من الفصاحة والبيان يضعونه بين يدي النقاد للحكم فيه، ثم سطع نور الإسلام الذي جاء بأفصح كتاب يُعجز البشر. ولما كان الإسلام دينا عالمياً، واتسعت الفتوحات الإسلامية خارج جزيرة العرب ودخل في الإسلام كثير من الأعاجم على اختلاف أجناسهم، واختلطوا بالعرب– نتج عن ذلك ظهور اللحن في اللسان العربي، ووردت عدة روايات تحكي مواقف متعددة عن هذا اللحن، مما دفع رجال الأمة، وعلمائها إلى التفكير في وضع قواعد لضبط اللغة خوفًا من تسرب اللحن إلى القرآن الكريم والمحافظة على اللسان العربي فظهر علم النحو الذي تطور تدريجيا.[١]

ولما كان علم النحو يضع قواعد لضبط اللسان والحكم من خلالها على سلامة المنطوق أو لحنه – احتاج إلى أصول يقوم عليها فأصول النحو: هي أدلته الإجمالية والتي تفرعت منها فروعه وفصوله؛ لذلك فإن فائدتها أن تجعل التعويل على إثبات الحجة والتعليل، والارتفاع من حضيض التقليد إلى إيقاع الاطلاع على الدليل؛ فإن المخلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب، ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب.

وأدلة النحو: النقل (السماع)، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال. ولا شك أن السماع أقوى هذه الأدلة، وهو مصدر شواهد المرأة (موضوع الدراسة).

والمراد بالسماع أو النقل ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه (صلى الله عليه وسلم) وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظماً ونثراً.[٢] وقد أُطلق على كل ما استدل به النحويون من ذلك كله شاهدًا.

وعند تعريف الشاهد في اللغة وُجد له عدة معاني، وتقتصر الباحثة على المعنى اللغوي المرتبط بالمعنى الاصطلاحي، وهو الخبر القاطع والدليل. [٣]

---

(١) ينظر نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة لمحمد طنطاوي ص ٧،٨ عالم الكتب بيروت– لبنان

(٢) ينظر لمع الأدلة في أصول النحو لابن الأنباري ص٨٠ ضمن كتاب (رسالتان) لابن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو ، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة– الجامعة السورية ١٣٧٧هـ – ١٩٥٧م، والاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي ص٢٦، قرأه وعلق عليه محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية– مصر.

(٣) ينظر الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري ٤٩٤/٢، مادة (ش. هـ. د) تحقيق: أحمد

أما تعريف الشاهد في الاصطلاح فهو ما يذكر لإثبات قاعدة كلية من كتاب أو سنة أو من كلام عربي فصيح أو هو الجزئي الذي يستشهد به لإثبات القاعدة؛ لكون ذلك الجزئي من التنزيل أو من كلام العرب الموثوق بعروبتهم.[١] فالكلام الذي يُحتج به في النحو العربي إما قرآن كريم، أو حديث شريف، أو كلام العرب شعراً و نثراً.

- أما القرآن الكريم فأوثق النصوص في الاحتجاج به في جميع علوم العربية؛ لأنه كلام الله الذي (لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه)، [٢] وقد نال عناية فائقة من العلماء في ضبط القراءة وتحريرها اعتمادًا على المشافهة المتواترة عن أفواه العلماء نقلًا عن التابعين والصحابة وصولًا إلى النبي- صلى الله عليه وسلم.

ومع هذا قد تفاوت علماء النحو في الاستشهاد بالقرآن الكريم، والقراءات القرآنية.

- وأما الحديث الشريف فهو أقوال الرسول (صلى الله عليه وسلم) وأقوال الصحابة التي تروي أفعاله وأحواله.

وقد اختلف النحويون في جواز الاستشهاد بالحديث على النحو التالي:

أو لاً: فريق منع الاستشهاد بالحديث. وحجته جواز رواية الحديث بالمعنى، وأن بعض رواة الحديث كانوا من العجم. قال بذلك ابن الضائع وأبو حيان ومن تبعهم.

ومن المفارقة أن من منع الاستشهاد بالحديث قد استشهد به في مؤلفاته مثل ما ورد في كتاب أبي حيان (ارتشاف الضرب من لسان العرب).

ثانياً: فريق توسط في الاستشهاد بالحديث كالشاطبي، فأجاز الاستشهاد بالأحاديث التي اعتُني بنقل ألفاظها كالأحاديث التي قُصد بها بيان فصاحته (صلى الله عليه وسلم).

ثالثاً: فريق أجاز الاستشهاد بالحديث مطلقاً وعلى رأسهم ابن خروف وابن مالك وابن هشام؛ لما وفره علماء الحديث من الدقة والتحري لضبط متن الحديث وسنده بما يحقق الاطمئنان لرواية الحديث؛ ليكون حجة في العلوم الشرعية والعربية.

وقد أفاض العلماء في الرد على المانعين. [٣]

وأما كلام العرب شعرًا ونثرًا فقد لاقى قبولًا واهتمامًا كبيراً لدى النحويين، فقد حرصوا على

عبدالغفار عطار، الناشر دار العلم للملايين- بيروت- لبنان، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

(١)، ينظر التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ١٤/١، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم لمحمد علي التهانوي ١٠٠٢/١تقديم ومراجعة: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، عبد الله الخالدي، جورج زيناني، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون- بيروت الطبعة الأولى ١٩٩٦م.

(٢) من الآية ٤٢ من سورة فصلت.

(٣) ينظر خزانة الأدب للبغدادي ٩/١-١٥ تحقيق: عبد السلام محمد هارون الناشر: مكتبة الخانجي- القاهرة الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ -١٩٩٧ م ، وفي أصول النحو لسعيد الأفغاني ٤٦-٥٨.

السلامة اللغوية لما يحتجون به فرسموا حدودًا زمانية ومكانية لما يجوز الاستشهاد به من كلام العرب؛ كي يضمنوا سلامة اللغة المحتَج بها، وأنها محفوظة من اللحن فلم تفسد باللسان الأعجمي. ومعيار هذه الحدود مدى احتكاك العربي بالأعجمي ومدى قربه منه ومجاورته له، وأثر ذلك على الفصاحة والسلامة اللغوية؛ لذلك انتهى الاستشهاد باللغة (على المشهور) في منتصف القرن الثاني الهجري في الحضر، وأواخر القرن الرابع الهجري في البادية. وفي المكان اعتمدوا في الاستشهاد على القبائل المتعمقة في البداوة والبعيدة عن مجاورة الأعاجم، مثل قيس وتميم وأسد. (١)

وللشاهد النحوي أهمية كبرى؛ فهو من الأصول التي قام عليها النحو العربي، بل هو الأساس في استنباط القواعد والأحكام النحوية. فقد كان العلماء الأوائل يقومون برحلات بين قبائل البادية التي يثقون في سلامة لغتها، فيسمعون منها شعرًا ونثرًا ويدونون ليستخلصوا القواعد النحوية من هذه الشواهد، إلى جانب النص القرآني والحديث الشريف. فإذا أراد النحوي أن يذكر حكمًا نحويًا أو يدلل على مذهب معين فعليه أن يأتي بنص فصيح من هذه النصوص؛ لإثبات صحة قوله.

وقد تفاوتت كتب النحو في الاستشهاد بهذه الأصول السماعية، فكان لكلام العرب وبخاصة الشعر الحظ الأوفر في الاستشهاد. فهذا كتاب سيبويه (وهو من أقدم كتب النحو) قد اعتمد بشكل كبير على الشعر في الاستقراء والاستدلال للقاعدة النحوية، وقد سار معظم علماء النحو بعد سيبويه على هذا المنهج في مؤلفاتهم باستثناء بعض العلماء كابن مالك وابن هشام اللذان اهتما بالشاهد القرآني في مؤلفاتهما، كما اهتم ابن مالك بالاستشهاد بالحديث أيضًا.

ونظرًا لغلبة الشواهد الشعرية فإن المؤلفات القديمة التي ظهرت لدراسة الشاهد كانت منصبة على دراسة الشاهد الشعري. (٢)

شواهد المرأة.

حين جمع العلماء الشواهد النحوية كان المعيار الأساسي هو الفصاحة، فأخذوا من الرجل والمرأة والمسلم والكافر؛ لأن لغتهم أمر سليقي جُبِلوا عليه، مع الالتزام بحدود الزمان والمكان المذكورة سابقًا.

فنالت المرأة العربية ثقة النحاة لما تميزت به من فصاحة وحسن بيان، ومعرفتها بمواطن القوة والضعف لما ينطقه اللسان العربي. ومشاركتها في التنافس القائم بين الشعراء فقد أدلت بدلوها، وحازت على ثناء النقاد، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل شاركت في النقد البناء؛ لإدراكها دقة المعاني، وحسن التراكيب اللغوية والبلاغية.

ومن النماذج الدالة على فصاحة المرأة قصة (أم جندب) زوجة امرئ القيس، حين تنافس امرؤ القيس وعلقمة الفحل، وكل منهما يرى أنه أشعر

(١) ينظر تفصيل ذلك في الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي ص١٠١-١٠٤، ١٤٧.

(٢) ينظر الاستشهاد والاحتجاج باللغة، محمد عيد ص ١٠٣،١٠٤، طبعة عالم الكتب، ١٩٨٨ م.

من صاحبه، ثم ارتضيا أن تحكم بينهما (أم جندب). فطلبت منهما أن يقولا شعرًا في وصف فرسيهما، بشرط أن يتحدا في القافية وحرف الروي.

فقال امرؤ القيس أبياتًا منها:

فللسّوطِ أُلْهوبٌ وللسّاق دِرَّةٌ

وللزَّجرِ منه وَقْعُ أَخْرَجَ مُهْذَبِ

ثم قال علقمة:

فأدركهنَّ ثانيًا من عِنانِه

يمرُّ كمرِّ الرّائحِ المُتحلّبِ

فحكمت بتفوق علقمة، فغضب امرؤ القيس فقال: وكيف ذلك؟ قالت: لأنك أجهدت فرسك بسوط، ومَرَيْتَه فأتبعته بساقك، أما علقمة فقد أدرك فرسه ثانيًا من عنانه، ولم يضربه.

فثقة فحول الشعراء في فصاحة أم جندب، وفهمها المعاني الدقيقة للغة، ومعرفتها مواطن القوة والضعف للألفاظ والتراكيب ـ حملتهم إلى اللجوء إليها للتحكيم بينهما. وقد أكد تحكيمها بينهما قدرتها على النقد البناء الذي يعكس تمكنها من اللغة وبواطنها.

ومن النساء الناقدات في التاريخ الإسلامي سكينة بنت الحسين، فقد كان لها مجلس لنقد الشعر ومعرفة فنونه ودواخله، وهناك روايات كثيرة عن نقدها للشعراء منها ما رُوي: أنه اجتمع في ضيافتها الفرزدق، وجرير، وكثير عزة، ونصيب، وجميل، ثم أذنت لهم فدخلوا، وجلست في مكان حيث تراهم وتسمعهم ولا يرونها ولا يسمعونها، وكانت تخرج لهم جارية تنقل لهم نقدها لأبياتهم شاعرًا شاعرًا [1]

وقد اشتهرت النساء بحفظ الحديث وروايته إما من النبي (صلى الله عليه وسلم) مباشرة أو من أزواجهن وإخوانهن وآبائهن، وكان ذلك نابعًا من شعورهن بالمسؤولية الفردية، فهن مكلفات بالتعلم والدعوة والإصلاح، فتصدرت أمهات المؤمنين المشهد وفي مقدمتهن السيدة عائشة (رضي الله عنهن جميعا) وأبلين بلاءً حسنا في ذلك الأمر.

وشاركن أيضًا في تبليغ العلم ورواية الحديث وأدائه. يقول الإمام الشوكاني:" لم ينقل عن أحد من العلماء بأنه رد خبر امرأة لكونها امرأة، فكم من سنة تلقتها الأمة بالقبول من امرأة واحدة من

---

(١) ينظر لمع الأدلة ص٢٥، والموشح في مآخذ العلماء على الشعراء للمرزباني ٣٨ ، ٣٩، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان طبعة أولى ١٤١٥هـ– ١٩٩٥م. وديوان امرئ القيس ٧٣ ، ٧٧ ، اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م، وديوان علقمة بن عبدة، ٥ ، ١٧ شرحه وعلق عليه سعيد نسيب مكارم، دار صادر– بيروت ، طبعة أولى ١٩٩٦م. ألهوب: اجتهاد الفرس في عدوه فيثير غبارا، الدّرّة: حث الفرس على العدْو، أخرج: ما خالط بياضه سواد مُهْذِب: مسرع. لرائح المتحلب: السحاب المتتابع) والمرأة العربية في جاهليتها وإسلامها ٢ / ١٤٧ عبد الله عفيفي، الناشر: مكتبة الثقافة– المدينة المنورة ١٣٥٠هـ – ١٩٣٢م.

الصحابة، وهذا لا ينكره من له أدنى نصيب من علم الرواية"

وقد تتلمذ على يد المرأة كبار الصحابة والأئمة والمحدثين وكبار العلماء. امتازت العالمة المسلمة بالصدق في العلم والأمانة في الرواية فقد نقد الحافظ الذهبي بعض رجال الحديث، وقال: "ما علمت من النساء من اتُّهمت ولا من تركوها "

وذلكم الحافظ ابن عساكر أوثق رواة الحديث عقدة، وأصدقهم حديثًا، حتى لقبوه بحافظ الأمة كان له من شيوخه وأساتذته بضع وثمانون من النساء. فهل سمع الناس في عصر من العصور، وأمة من الأمم أن عالماً واحداً تلقى عن بضع وثمانين امرأة عِلْماً واحداً؟! [1]

وكما نالت المرأة ثقة النقاد والمحدثين نالت ثقة النحويين، فاستشهدوا بشعر المرأة ونثرها الجاهلي والإسلامي، ومروياتها من السنة النبوية، وجاء هذا الاستشهاد منذ بواكير التأليف النحوي، فقد وردت شواهد المرأة في كتاب سيبويه، وفي المؤلفات التي جاءت بعده إلى العصر الحديث. كما أنهم استشهدوا بها في أبواب النحو المختلفة والقضايا المتنوعة، فجات شواهدها في مسائل الخلاف النحوي، وفي تدعيم القاعدة، ومسائل الضرورة. وإن كانت الغلبة للشواهد الشعرية؛ لاعتماد معظم النحاة على الشاهد الشعري أكثر من غيره. بل نجد بناء بعض القواعد قام على بيت شعر لامرأة مثل استعمال (جميع) للتوكيد كما سيوضح في الدراسة، وأيضا بيت شعر قالته امرأة فتح بابًا للخلاف النحوي بين العلماء، وذلك في جواز نقل العلم من حكاية الصوت. كما لوحظ أن كثيرًا من الأبيات نسبت لأكثر من امرأة أو اختلف في اسمها ؛ ولعل السبب في ذلك عدم وجود دواوين لمعظم النساء، وأن بعض النساء عُرفت ترجمتها من خلال زوجها. ولم تنل المرأة القدر الكافي من الترجمة لدى المترجمين المتقدمين؛ وقد يكون السبب في هذا الأمر عدم إلمام الكتَّاب بالجوانب الكافية لتراجم المرأة التي مبناها على الستر. [2]

---

(١) ينظر قوله في نيل الأو طار للشوكاني ٣٦٠/٦ تحقيق: عصام الدين الصبابطي الناشر: دار الحديث– مصر

الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م، وجهود المرأة في نشر الحديث وعلومه إعداد د. عفاف عبد الغفور حميد ص ١ وما بعدها جامعة العلوم الإسلامية بماليزيا، نشر مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج ١٩، ع ٤٢، رمضان ١٤٢٨ هـ، ينظر قول الذهبي في ميزان الاعتدال ٤ / ٦٠٤ ت: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٣ م. المرأة العربية في جاهليتها وإسلامها ٢ / ١٣٩.

(٢) ينظر المؤلفات من النساء ومؤلفاتهن في التاريخ الإسلامي لمحمد خير الدين رمضان ص١٤، الناشر دار ابن حزم، الطبعة الثانية ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.

المبحث الأول: نماذج من شواهد المرأة في مسائل الخلاف النحوي

باب العلم

لأُنكِحَنَّ بَبَّهْ جاريةً خِدَبَّهْ

البيت لهند بنت أبي سفيان تقوله لابنها عبد الله بن الحارث. (١) استشهد به النحويون على العلم المنقول من صوت.

العلم هو الاسم الذي يعين مسماه تعيينًا مطلقًا وله عدة تقسيمات بعدة اعتبارات، واشتهر بين النحاة بتقسيمه بحسب وضعه إلى:

علم مرتجل: وهو ما استعمل من أو ل وضعه علما.

علم منقول: وهو ما استعمل قبل العلمية لغيرها، ثم نقل إليها.

وينقل العلم من: جملة فعلية نحو: تأبط شراً، أو اسم عين، نحو: أسد، أو صفة هي اسم فاعل، نحو: فاطمة، أو اسم مفعول، نحو: مسعود، أو صفة مشبهة، نحو: سعيد، أو صيغة مبالغة، نحو: عبّاس، أو مصدر، نحو: فضْل، أو فعل ماض، نحو: شمّر، أو فعل مضارع، نحو: يزيد، أو فعل أمر، نحو: اصْمِت (للفلاة الخالية) وقد أنكره بعضهم، وقيل: علم جنس لكل مكان، أو منقول من صوت، نحو: (بَبَّهْ) وهو محل الشاهد معنا. وقد اختلف العلماء في جواز النقل من حكاية الصوت:

فمن العلماء ما يُفهم من كلامه الموافقة على النقل من الصوت إلى العلمية فقد ذكر ذلك دون أن يحكم عليه بالقلة أو المنع. منهم ابن يعيش والعيني وغيرهما فذكروا: إن (بَبَّهْ) صوت كانت ترقص به وهو صبي فغلب عليه فسُمي به.

ومنهم من جعل النقل من الصوت قليلًا، كما يُفهم من قول الرضي: "وقد يكون الاسم صوتاً". وقد صرح بعضهم بقلته فذكر السيوطي: إن (بَبَّهْ) منقول من صوت وهو قليل.

ومنهم من أنكر أن يكون العلم منقولًا من صوت، وهو ابن مالك فذكر أن الصحيح في (بَبَّهْ) أنها منقولة من صفة وهي الغلام السمين ونُسب ذلك أيضا للخليل. (٢)

---

(١) نسب لها في سر صناعة الإعراب لأبي الفتح ابن جني ٥٩٩،٨١٩/٢، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة: الأولي ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٢/١، الناشر: عالم الكتب- بيروت، المتنبي القاهرة، والمقاصد النحوية ٣٦٥/١، ت د. علي محمد فاخر، د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة الطبعة الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م. قائلة البيت: هند بنت أبي سفيان بن حرب بن أمية، أخت معاوية. كانت زوج الحارث بن نوفل، وابنها عبد الله بن الحارث لقبه ببهْ، كان ثقة في الرواية، ينظر: أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير ٢٠٨/٣، تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الأولى: ١٤١٥هـ - ١٩٩٤ م.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٢/١، وشرح الرضي على شرح كافية ابن الحاجب ٢٦٢/٣، ت: يوسف حسن عمر ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م جامعة قاريونس، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع

إذن من أنكر النقل من الصوت إلى العلمية جعل (بَبَّهْ) منقولة من صفة وهي الغلام السمين البدن، وهي لقب رجل من قريش. ومن أجاز النقل من الصوت إلى العلمية جعلها حكاية صوت كانت تقوله هند لابنها ثم لقب به.

ولعل أصلها حكاية صوت ثم استعملت صفة للرجل السمين؛ لأن معظم العلماء جعل(ببه) حكاية صوت. فقد ذكر ابن فارس: إن الباء في المضاعف نحو(ببّ) ليس أصلًا؛ لأنه حكاية صوت.... ثم ذكر: إنهم قالوا: رجل ببّ أي سمين.

وقال أبوعلي الفارسي: إنها اسم صوت ثم صار لقبا. وكذلك ابن جني جعلها حكاية صوت، وعلل لها بأنها تماثلت حروفها الأصلية، فقد جاءت الفاء والعين واللام من جنس واحد وهو (الباء) وهذا إنما يكون في الأصوات كـ(ددد) لصوت الدحرجة ويكون نادراً في الأسماء والأفعال. وأيضا ذكر السخاوي إن (ببه) لقب عبد الله ابن الحارث، لُقِب بذلك؛ لأنه وهو رضيع كان يصوت بذلك، كما يفعل الطفل عند محاولة الكلام، فقالت أمه وهي ترقصه: لأنكحن ببه جارية خدبة، فصار لقبًا عليه. مثل (ددد) صوت الشيء المتدحرج.

واشتُهر عبد الله بن الحارث بهذا اللقب الذي لقبته به أمه. فكان ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ يقول إذا أقبل عبد الله بن الحارث: جاء بَبَّهْ. وقال الفرزدق: "وبايعت أقواما ووفيت بعهدهم وببه بايعته غير نادم"[1]

للسيوطي ٢٨٥/١، ت: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية، مصر، وشرح التسهيل ١٧٢/١، ت: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م. وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ٣٩٧/١، ت: د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٨٨ م.، وكتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي ٤١٥/٨، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.

(١) ينظر مقاييس اللغة ١٩٣/١، المسائل الحلبيات لأبي على الفارسي ص ١٣٧، أبوعلي الفارسيّ ، المحقق: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق - دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م. وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٩٩، وسفر السعادة وسفير الإفادة لعلي بن محمد علم الدين السخاوي ص ١٦٤، تحقيق: د. محمد الدالي، تقديم: د. شاكر الفحام ، الناشر: دار صادر، الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥م، ينظر قول ابن عمر في غريب الحديث لأبي سليمان حمد بن محمد المعروف بالخطابي ٤١٢/٢،تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، خرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي، الناشر: دار الفكر - دمشق ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م، الحادر: الغليظ. وبيت الفرزدق لا يوجد في ديوانه.

تخفيف (إن)

ثكلتك أمُّكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا

حَلّتْ عليك عُقَوبةُ المُتَعمِّدِ

نسب البيت لعاتكة بنت زيد، ولأسماء بنت أبي بكر. ويرجح نسبته لعاتكة لأن معظم الكتب نسبته لها فقد قالت هذا البيت حين استشهد زوجها. (١)

وقول امرأة من العرب: "والذي يحلف به إن جاء لخاطبًا" (٢)

هذا البيت الذي قالته عاتكة والقول النثري المأثور عن امرأة من العرب جاءا تدعيماً لرأي الأخفش الذي يرى أنه إذا خففت (إنَّ) المشددة الناسخة جاز أن يليها فعل ماض غير ناسخ قياسًا كما في هذا البيت (إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا)، فنُقل عنه أنه قال: "يقاس على ذلك، فيجوز: إنْ قعد لأنا، وإنْ ضربَ زيدًا لعمرو، كما جاز: إن كان صالحًا لزيد"

ويمكن أن يُفهم رأي الأخفش مما ورد في كتابه معاني القرآن: " وقال: (إنْ لبثتم إلا قليلا) (٣) أي: ما لبثتم إلا قليلا. وحرف ابن مسعود: (إنْ لبثتم لقليلاً)، وقال الشاعر:

هبلتك أمك إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا

حَلّتْ عليك عُقَوبةُ المُتَعمِّدِ "

وتبعه ابن مالك لورود ما يؤيده من الشواهد نظمًا ونثرًا، ومنها بيت عاتكة وقول المرأة السابقان، وقول بعض العرب: "إن يزينك لنفسك وإن يشينك لهيه" (٤)

في حين نُسب إلى الكوفيين أنهم جعلوا (إنْ) هذه نافية وليست مخففة من الثقيلة، فهي بهذا تُعدّ حرفًا ثنائي الوضع نافيًا. والتقدير: ما قتلت إلا مسلمًا. فـ (إن) نافية واللام بمعنى (إلا). وعليه فدخولها على الماضي غير الناسخ قياسي.

---

(١) البيت من الكامل، ينظر نسبته لعاتكة في التصريح بمضمون التوضيح لابن هشام ١ / ٣٢٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ /٣٦ ، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني٢ / ٧٥٣.ومعجم الشواهد العربية لعبد السلام هارون ١٥٦، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الثانية ٢٠٠٢م، ينظر نسبته لأسماء في طبائع النساء وما جاء فيها من عجائب وأسرار١ / ٢٠٨ لابن عبد ربه الأندلسي ، مكتبة القرآن – القاهرة. وعاتكة هي: عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل شاعرة صحابية حسناء تزوجت من بعض الصحابة الذين استشهدوا في حياتها. ينظر أُسد الغابة في معرفة أسماء الصحابة ١٨٦/٦.

(٢) قالته امرأة كاهنة من مولدات قريش. ينظر قولها في دلائل النبوة للبيهقي ٩٠/١، دار الكتب العلمية – بيروت طبعة أولى ١٤٠٥هـ

(٣) من الآية ١١٤ من سورة المؤمنون

(٤) ينظر معاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٥٥ هدى قراعة، مكتبة الخانجي– القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠م، وشرح التسهيل ٣٦/٢، وارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي١٢٧١/٣تحقيق: رجب عثمان رمضان ، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي– القاهرة، طبعة أولى١٤١٨- ١٩٩٨م.

وذهب الكسائي إلى أن (إن) المخففة إذا دخلت على الأسماء فهي مخففة من الثقيلة؛ لأنها بالاسم أولى، وإذا وليها فعل كانت نافية واللام بمعنى (إلا)؛ لأن النافية أولى بالفعل. (١)

وقد جاء عن الخليل أنه خرج البيت على ما قاله الكوفيون فقال عند حديثه عن اللام التي في موضع (إلا) كقوله تعالى: (وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين) (٢) معناه: ما وجدنا أكثرهم إلا فاسقين.... قال الشاعر:

ثكلتك أمك إنْ قتلت لمسلمًا

حلت عليك عقوبة المتعمد

معناه: ما قتلت إلا مسلمًا. (٣)

أما البصريون فيحملون الشاهد على القلة بحيث لا يقاس عليه، لأنهم يرون أنه إذا خففت (إن) فيجوز الإعمال والإهمال. والإهمال أكثر إذا جاء بعدها اسم؛ وإنما أعملت لأنها بمنزلة الفعل في العمل، فكما أن الفعل إذا حذف منه شيء لا يؤثر على عمله، نحو: لم يك زيدٌ حاضرًا فكذلك (إن) عند تخفيفها، وأما إهمالها فلأن (إن) حرف فعمل حملًا على الفعل في المعنى وعدد الحروف، فعندما حذف منه حرف صارت ثنائية وهي في الأصل حرف فضعف عملها. وهي حجة أقوى من حجة إعمالها؛ لذلك جعلوا إهمالها أكثر. وعند إهمالها تدخل في خبرها اللام؛ للتفريق بينها وبين النافية.

أما إن خففت (إنْ) ووليها فعل فقد اشترطوا فيه أن يكون فعلاً ناسخاً بضوابط، وإذا جاء بعدها فعل غير ناسخ نحو هذا الشاهد الذي معنا: (إن قتلت لمسلماً) فتكون من القلة التي لا يقاس عليها، ونقل عنهم أيضاً أنهم جعلوه شاذًا.

وقد أنكر البصريون رأي الكوفيين بأن تكون (اللام) بمعنى (إلا) بأنه شيء لا نظير له في كلامهم، فحمل اللام على التوكيد أولى؛ لأن له نظير. (٤)

إذن خلاصة الخلاف في الشاهدين محل الدراسة:

- البصريون يرون أنه قليل، وقيل شاذًا؛ لأنه جاء بعد (إن) المخففة فعل غير ناسخ.
- الكوفيون والكسائي يرون (إن) نافية واللام بمعنى (إلا).
- الأخفش وابن مالك جعلا البيت قياسيًا.

---

(١) ينظر المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري ص ٢٩٥ تحقيق: علي بو ملحم ، مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة: الأولى ١٩٩٣م، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لأبي البركات، كمال الدين الأنباري ٥٢٧/٢، الناشر: المكتبة العصرية الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٣٦٧/٤، ارتشاف الضرب ٣ / ١٢٧١.

(٢) من الآية ١٠٢ من سورة الأعراف

(٣) الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي ٢٧٢ تحقيق: فخر الدين قباوة مؤسسة الرسالة- بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م.

(٤) ينظر الكتاب لسيبويه ١٣٩،١٤٠/٢ تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، الطبعة الأولى ، دار الجيل- بيروت- لبنان، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٢٧ وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٣٦٦/٣.

ولعل رأي الأخفش وابن مالك بأن دخول (إن) المخففة على فعل غير ناسخ ـ قياسي؛ لورود عدة شواهد فصيحة عليه مثل بيت عاتكة وقول المرأة وحكاية بعض العرب.

و(إن) هنا مخففة من الثقيلة؛ فقد قالت عاتكة البيت في رثاء زوجها عبد الله بن الزبير وهي تدعو على قاتل زوجها وتؤكد بقولها: إنه قتل مسلمًا فسوف تحل عليه عقوبة القتل العمد.

حذف الفاعل

لقد عَلِمَ الضَّيفُ والمُرْمِلونَ

إذا اغْبَرَّ أُفْقٌ وهَبَّتْ شمالا

نسب البيت لجنوب بنت عجلان. [١] ورد هذا البيت في بعض كتب النحاة في باب الفاعل شاهدًا على إضمار الفاعل وإن لم يجر له ذكر، ولكنه فُهم من السياق، واستُحضر في الذهن بذكر ما يدل عليه.

فيرى جمهور النحاة أن الفاعل عمدة فلا يخلو الفعل منه سواء أكان مظهرًا أم مضمرًا، وعليه فلا يجوز حذف الفاعل وحده دون فعله؛ لأنه مرتبط بالفعل كعجز المركب في الامتزاج لمتلوه، ولزوم تأخره، وكالصلة في عدم تأثره بعامل متلوه، وكالمضاف إليه في أنه معتمد البيان، ولأن الفاعل قد يكون مستترًا، فلو حذف في بعض المواضع لالتبس الحذف بالاستتار. لذلك لا يجوز حذف الفاعل ولا نائبه. وما جاء ظاهره حذف الفاعل (مثل هذا البيت) قُدِّر له فاعل مضمر فـ(هبت) فاعلها ضمير يعود على (الريح)، وإن لم يجر لها ذكر من قبل؛ لاستحضارها في الذهن بذكر فعل ناصب لما لا يصح إلا لها، فقد نصب (شمالا) الواقع حالًا بـ (هبت) فكان ذلك بمنزلة التصريح بـ (الريح). [٢]

ومما يدل على إضماره أيضا اتصال الفعل(هبت) بتاء التأنيث حيث يجب تأنيث الفعل إذا كان الفاعل ضميرًا مؤنثًا سواء أكان حقيقي التأنيث أم مجازي التأنيث.

وجاء عن الكسائي جواز حذف الفاعل وتبعه بعض العلماء منهم السهيلي وابن مضاء، [٣].

---

(١) البيت من المتقارب، ينظر نسبته في بلاغات النساء لابن طيفور ٧١٣/١، صححه وشرحه: أحمد الألفي، الناشر: مطبعة مدرسة والدة عباس الأول- القاهرة، ١٣٢٦هـ - ١٩٠٨م، وشرح أشعار الهذليين صنعة أبي الحسن بن الحسين السكري ص ٥٨٥، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، راجعه محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة مطبعة المدني، وخزانة الأدب ٣٨٣/١٠ والمقاصد النحوية ٧٥٥/٢. وهو من شواهد شرح التسهيل ١٢٤/٢.

المرملون: من نفذ مالهم. الشاعرة هي جنوب بنت العجلان بن عامر الكاهلية الهذلية، أخت عمرو ذي الكلب، شاعرة فصيحة لبيبة رثت أخاها عمرو بعد مقتله. ينظر أعلام النساء في عالمي العرب والإسلام لعمر رضا كحالة ٢١٨/١، مؤسسة الرسالة، بيروت، والدر المنثور في طبقات ربات الخدور ١٣١، المطبعة الكبرى الأميرية- مصر، الطبعة: الأولى، ١٣١٢ هـ.

(٢) ينظر الكتاب ١ /٨٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٧٧شرح التسهيل ٢ / ١١٨ ، ١٢٤، ١١٢/٣، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ١ / ٥٧٦.

(٣) ينظر: شرح المفصل ١/ ٧٧، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري ، ٥٤٧،

ومما يرجح رأي الجمهور أن الفاعل عمدة، وفي حالة حذفه ينوب عنه غيره، وله بابه المستقل (نائب الفاعل)، كما أن إضمار الفاعل وإن لم يجر له ذكر في الكلام، بل فهم من مضمونه – له نماذج كثيرة نحو قوله تعالى: (إذا أخرج يده لم يكد يراها) [١] ففاعل (أخرج) ضمير الواقع في البحر وهو لم يسبق ذكره ولكن فهم من سياق الكلام، وغيره من الشواهد.

واستشهد بعض العلماء بهذا البيت على أن من ظرف المكان ما يكون مبهماً وهو ما لا يختص بمكان بعينه ومنه الجهات الست وهي: فوق، تحت، يمين، شمال، خلف. فنصب (شمالا) على الظرفية. [٢]

تقديم الفاعل

مَا لِلْجمَالِ مَشْيُها وَئِيدا

أَجَنْدلًا يَحمِلْنَ أَمْ حَدِيدا

نُسب الرجز للزباء، وللخنساء. والصحيح نسبته للزباء؛ لأن معظم الكتب نسبته للزباء وقصة هذا البيت مشهورة، ولا يوجد البيت في ديوان الخنساء فيما اطلعت عليه وقد نبه محققو المقاصد النحوية على هذا الأمر. [٣]

الشاهد في (مشيها وئيدا) برفع (مشيها). ورد هذا الشاهد في باب الفاعل، في الخلاف حول تقديم الفاعل على عامله

فالفاعل: هو اسم أسند إليه فعل على جهة وقوعه منه أو اتصافه به، نحو خرج زيد، ومرض عمرو. ورتبة الفاعل أن يقع بعد عامله؛ لذلك اختلف العلماء فيما إذا جاء ما ظاهره تقديم الفاعل على عامله كما في هذا الشاهد

فذهب الكوفيون إلى أن المتقدم هو الفاعل فـ (مشيها) فاعل والعامل فيه (وئيدا)، ولا يجوز

المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ١/ ٣٩٥، تحقيق محمد كامل بركات، دار الفكر دمشق ١٤٠٠هـ /١٩٨٠م، وهمع الهوامع ١/ ٥٧٦.

(١) من الآية ٤٠ من سورة النور، وينظر المساعد على تسهيل الفوائد.١/٣٩٦.

(٢) ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. لابن هشام الأنصاري ١ / ٣٠١، ٣٠٣، تحقق: عبد الغني الدقر، الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.

(٣) من مشطور الرجز، ينظر نسبته للزباء في شرح التسهيل ٢ /١٠٨، البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ٢٧٤/١ تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى ،١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م، مغني اللبيب ٥٤٧، وخزانة الأدب ٢٩٥/٧، ونسب للزباء وللخنساء في المقاصد النحوية ٢/ ٩٠٩. الزباء بنت عمرو ابن الظرب الملكة المشهورة في عصر الجاهلية، قاتلة جزيمة الأبرش، وقتلها ابن أخت جزيمة. ينظر معجم لشعراء لمحمد بن عمران لمرزباني ص ٣٢٩ تصحيح وتعليق ف– كرنكو، مكتبة القدسي، دار الكتب العلمية– بيروت – لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.

جعله مبتدأ إذ لا خبر في اللفظ إلا (وئيدا) وهو منصوب على الحال. [١]

ومنع البصريون ذلك ومعهم معظم العلماء؛ لأن مذهبهم عدم جواز تقديم الفاعل على عامله؛ لأنهم يرون أن الفاعل كالجزء الأخير من الفعل؛ لأن إعراب الفعل قد يقع بعد الفاعل وذلك في الأفعال التي إعرابها بالنون، وإعراب الكلمة بعد حرفها الأخير، لذلك لم يجز تقديمه على الفعل والفعل والفاعل كجزئي الكلمة، ولا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها، وأن تقديم الفاعل يوقع اللبس بين الجملة الاسمية والفعلية، فهل الاسم المقدم نحو: زيد ذهب. يعرب فاعلًا أم مبتدأ، وهناك فرق بينهما فالجملة الاسمية للثبوت والفعلية للتجدد والحدوث، كما أن الاستعمال الفصيح في تأنيث الفعل أنه يجوز أن يقول: طلع الشمس. ولا يجوز أن نقول: الشمس طلع، وإنما وجوب تأنيث الفعل في المثال الثاني دليل على أن الفاعل مختلف في المثالين

وقد خرج البصريون قول الزباء على بعدة أوجه منها:

ـ أن (مشيها) مبتدأ وخبره محذوف تقديره (يظهر وئيدا) محذوف الخبر (يظهر) وسدت (وئيدا)–الواقعة حال – مسد الخبر، نحو قولهم:(حكمك مسمَّطا) [٢] أي حكمك لك مثبتًا. وهذا الوجه ارتضاه كثير من النحويين رغم ما وجه إليه من نقد.

ـ وقيل يحمل البيت على الضرورة، ورُدّ بأنه ليس هناك ضرورة لإمكان نصبه أو جره [٣]

ولعل الراجح رأي البصريين؛ لأنه رأي معظم العلماء، والاستعمال الفصيح يؤيد رأيهم وذلك في قوله تعالى (والوالدات يرضعن أو لادهن). [٤] ظهر الفاعل (نون النسوة) في (يرضعن) والوالدات مبتدأ والفعل والفاعل (يرضعن) خبره

(١) ينظر أو ضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لجمال الدين، ابن هشام٢/٨٠ تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، التصريح بمضمون التوضيح ١ /٢٧١.

(٢) ينظر: في مجمع الامثال لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني١/ ٢١٢، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، الناشر: دار المعرفة – بيروت، لبنان، وجاء فيه (مسمط) بالرفع.

(٣) ينظر: الإرشاد إلى علم الإعراب لمحمد بن أحمد الكيشي ص٩٦، تحقيق عبد الله علي بن الحسين البركاتي، ومحسن سالم العميري، جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي. ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م، البسيط في شرح الجمل١/٢٧٤، مغني اللبيب ٧٥٨، وشرح الأشموني ٤٦/٢، وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٦٥/٢ ومنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحي الدين عبد الحميد ٣٥/٢، الناشر دار الطلائع، القاهرة وبحث (اختلاف النحاة في قضايا الفاعل ودلالته وحلوله من خلال القرآن الكريم واللغة) د/أبوسعيد عبد المجيد ص٦١، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية المجلد الخامس العدد (١) ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م.

(٤) من الآية ٢٣٣سورة البقرة

كذلك دخول ناسخ على الاسم المقدم نحو: إن زيداً يقرأ، فكيف يكون (زيدًا) اسم (إن) وفاعلًا في الوقت نفسه إن أخذنا برأي الكوفيين؟! [١]

واستدلال الكوفيين بشاهد الزباء تم تخريجه على أنه مبتدأ وخبره محذوف سدت الحال مسده. وإن كان تخريجاً ضعيفاً ولكنه يعد أقوى مما ذهب إليه الكوفيون من حمل البيت على تقديم الفاعل؛ لأنه يصطدم مع الاستعمال الفصيح.

(١) ينظر البسيط ٢٧٤/١ ومغني اللبيب ٥٤٧ ، وشرح ابن عقيل ٣٥/٢ ، والنحو الوافي لعباس حسن ٧٣/٢، الناشر: دار المعارف ، الطبعة الخامسة عشرة ، واختلاف النحاة في قضايا الفاعل ص٦٢.

تصدير اسم الاستفهام

قول أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها): " أقولُ ماذا؟ " [٢] جاء قولها شاهدًا على إخراج (ماذا) عن الصدارة.

فالأصل في أسماء الاستفهام أن تكون لها الصدارة فنقول: (ماذا صنعت؟) فـ (ماذا) منصوب على المفعولية المقدمة بـ (صنعت)، والتقدير: أي شيء صنعت؟

فقد ذُكر عدة أوجه في (ماذا) من حيث البساطة والتركيب منها: أنها مركبة من (ما) مع (ذا) الموصولة وصارت كلمة واحدة فجاز إلغاء (ذا) إلغاء حقيقيًا فتكون زائدة (كما يرى الكوفيون زيادة الأسماء) في هذه الحالة يجب صدارتها ويجوز إلغاؤها حكمًا، أي إنها مذكورة ولكن مركبة مع (ما) قبلها وليس لها إعراب مستقل،

(٢) ينظر صحيح البخاري لمحمد بن إسماعيل البخاري ١٠٧/٦، الناشر: دار الشعب – القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ – ١٩٨٧ باب (إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا) وهو جزء من رواية طويلة في حديث الإفك. وقد روت السيدة عائشة عن أمها هذا القول (أقول ماذا؟)، وردت الرواية في شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ٢٦١. تحقيق: طه محسن، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ، الطبعة الثانية، ١٤١٣ هـ، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد لمحمد بدر الدين الدماميني،٢ /٢٠٢ تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ – ١٩٩٨م، وحاشية يس على التصريح على التوضيح. للشيخ يس بن زين الدين الحمصي، ١٣٨/١دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابلي.

فتكون مبنية على السكون في محل رفع فاعل أو مبتدأ أو نصب مفعول. وفي هذه الحالة (الإلغاء الحكمي) أجاز كثير من العلماء أن تتأخر على عاملها فتصير معمولة لعامل متقدم عليها كما في هذا الشاهد من رواية عائشة (رضي الله عنها) لقول أمها: (أقول ماذا؟) فجاءت في محل نصب مفعول به، وتأتي في محل رفع نحو قولهم: (كان ماذا؟)، وأجاز بعضهم أن تقع تمييزًا نحو قولك: (عشرون ماذا؟) ردًا على من قال: (عندي عشرون). [١] وأنكر بعض العلماء عمل ما قبل الاستفهام فيه، فذهبوا إلى أنه إذا جاء الخبر استفهاماً فلا يجوز تأخيره عن المستفهم عنه، وما جاء نحوه:(صنعت ماذا) فـ (ما) غير معموله لـ(صنعته) والتقدير: (أصنعت) ثم حذفت همزة الاستفهام وجاء بـ(ما) دالة عليها. و(ما) منصوبة بفعل آخر استغنى عنه بالمذكور. [٢]

ولعل القول في ذلك لابن مالك ومن تبعه؛ لأنه مؤيد بالشواهد الصحيحة التي جاءت فيها الأداة مركبة من (ما) و(ذا) فحملها على الإلغاء الحكمي أولى من هذا التكلف في التخريج. ويدل على صحة استعماله أن ابن جني استعمل هذا التركيب (وقصد به الاستفهام) في كتابه الخصائص فقال: (كان ماذا)[٣] وقد علق المحقق بصحة التركيب وأنه وارد في كلام العرب، كما أن هذا الجواز ليس معممًا على كل أدوات الاستفهام.

الفصل بين المضاف والمضاف إليه

هما أَخَوَا في الحَرْبِ مَنْ لا أَخاَ له ...

إذا خافَ يوماً نَبْوةً فدَعاهما

نُسب البيت لدُرْنا بنت عَبْعَبَة [٤]، وقيل درني بنت سيار. ورجح الأسود الغندجاني نسبته لدرني [٥] الصواب أنها درني بنت سيار بن

(١) ينظر مغني اللبيب ص ٢٩٦، ٢٩٧وشواهد التوضيح ٢٦١، وتعليق الفرائد ٢٠٢/٢، حاشية الصبان ٢٣١/١، ٤١١/٣ النحو الوافي ٣٦٠/١.

(٢) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري ١٤٤/١. تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر- دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة للربعي الموصلي ٦٣، تحقيق: حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.

(٣) ينظر الخصائص لابن جني ٢١/١ حقيق: محمد على النجار، الناشر عالم الكتب، بيروت.

(٤) البيت من الطويل، ينظر نسبته في الكتاب ١٨٠/١، وشرح أبيات سيبويه ليوسف بن أبي سعيد السيرافي، ٣٥/٢ تحقيق: محمد علي الريح هاشم راجعه: طه عبد الرؤوف سعد الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة – مصر، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م، وشرح المفصل ٢١/٣، والتخمير (شرح المفصل) للخوارزمي ٥٢/٢ تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي- بيروت ـ لبنان، طبعة أولى ١٩٩٠م.

(٥) فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه للأسود الغندجاني ص ٥٠، تحقيق: محمد على سلطاني، جامعة دمشق، دار النبراس. وأخويها شيبان وعبعبة، ينظر: أشعار النساء لمحمد

صبرة بن حطان بن سيار بن صبرة ابن حطان بن سيار بن عمرو بن ربيعة، قالت هذه الأبيات في رثاء أخويها.

ورد هذا البيت في مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه فقد فصل بين المضاف (أخوا)، والمضاف إليه (مَنْ) بالجار والمجرور (في الحرب). اختلف العلماء في جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

فقد منع البصريون ومعهم الفراء الفصلَ بينهما، وأجازوا الفصل بالظرف والجار والمجرور والمعطوف على الاسم المضاف في الشعر وغير ذلك قبيح. وإنما منعوا الفصل؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالجار والمجرور، فالمجرور داخل في الجار فصارا كأنهما كلمة واحدة، فالمضاف إليه من تمام المضاف ويقوم مقام التنوين، ويعاقبه، فكما لا يحسن الفصل بين التنوين والمنون كذلك لا يحسن الفصل بينهما [١] وذكروا شواهد للفصل الجائر.

أما يونس فقد أجاز الفصل في الاختيار بالظرف والجار والمجرور الذي يتم به الكلام نحو: كم بها رجلٌ مصاب [٢]

أما الكوفيون فقد أجازوا الفصل بالجار والمجرور وغيرهما في الشعر؛ لكثرة الشواهد الواردة في ذلك. فقد جاء الفصل بالمفعول به في قول الشاعر:

فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّةِ زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ [٣]

فـ (مزجة) مضاف، و(أبي مزادة) مضاف إليه فصل بينهما بـ (القلوص). وجاء الفصل بالفاعل الأجنبي نحو:

تمرّ على ما تستمر وقد شفت

غلائل عبد قيس منها صدورها [٤]

فقد فصل بين المضاف (غلائل) والمضاف إليه (صدورها) بفاعل (شفت) عبد قيس.

والفصل بالقسم نحو حكاية الكسائي: هذا غلام والله زيد.

وفصل بينهما بمفعول المضاف نحو قراءة ابن عامر: (وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أو لادَهِمْ شُرَكَائِهُمْ)[٥] فأضاف (قتل) إلى

بن عمران المرزباني ص ١١١ تحقيق: سامي مكي العاني، وهلال ناجي، الناشر عالم الكتب، والتخمير للخوارزمي ٥٣/٢، وقيل اسمها عمرة الخثعمية، ينظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي. ٧٥٨/١١، تحقيق: فريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣ م، ولسان العرب لابن منظور ١٠/١٤ الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ، والمقاصد النحوية ١٣٧٥/٣.

(١) الكتاب ١٧٧/١، ١٨٠، ١٦٤/٢، والإنصاف ٣٤٩/٢، وما بعدها، شرح المفصل ١٩/٣، ٢٠ وهمع الهوامع ٩٧٩/٢

(٢) ينظر رأيه في الكتاب ٢٨٠/٢

(٣) البيت من مجزوء الكامل ٠ ولم أقف علي قائله. وهو من شواهد: مجالس العلماء لثعلب ص٣٠، والإنصاف ٤٢٧/٢. " زججتها: طعنتها بالزج، المزجة: نوع من الرماح، القلوص: الشابة من النوق، أبي مزادة: كنية رجل٠

(٤) البيت من الطويل. لم أقف على قائله. وهو من شواهد: الإنصاف ٤٢٨/٢، وخزانة الأدب ٤١٣/٤.

[٥] من الآية ١٣٧ من سورة الأنعام. ينظر القراءة في المبسوط في القراءات العشر للأصفهاني ص ٢٠٣،

(شركائهم) وفصل بالمفعول (أولادهم) وغير ذلك من الشواهد.

وقد رد البصريون رأي الكوفيين في الفصل بغير الظرف والجار والمجرور في الشعر خاصة بأن الأبيات قليلة ومجهولة القائل فلا يحتج بها.

أما حكاية الكسائي فالبصريون يرون أنه يجوز الفصل بالقسم؛ لأنها تزاد في كلامهم كثيرًا. وأما قراءة ابن عامر فقد رموها بالضعف، ووهم القارئ إذ وقع الامتناع على الفصل بالمفعول به بين المتضايفين في غير الضرورة، وامتناع الفصل بينهما في الاختيار فبطل الاحتجاج بها.[١]

أما ابن مالك فقد أجاز الفصل في الاختيار بأمور وخص الضرورة بأمور أخرى. فمن الأمور التي أجازها في الاختيار

١ – إذا كان المضاف مصدرًا والمضاف إليه فاعله، والفاصل إما مفعوله نحو قراءة ابن عامر: (قتلُ أولادَهم شركائِهم) ونحو قول الشاعر: (فزججتها بمزجة زج القلوص أبي مزادة)، وإما الفاصل ظرفه نحو قول بعض العرب: (تركُ يومًا نفسِك وهواها سعى لها في رداها).

٢ – إذا كان المضاف (مشتقًا) وهو اسم الفاعل ناصب مفعولين فأضيف إلى المفعول الأول وفُصل بالثاني كقراءة: (فلا تحسبن اللهَ مخلِفَ وعدَه رسلِه) [٢] والفاصل بينهما الجار والمجرور والظرف نحو قوله صلى الله عليه وسلم: (هل أنتم تاركوا لي صاحبي) [٣]

٣ – أن يفصل بالقسم مثل حكاية الكسائي: (هذا غلام والله زيد)

أما في الضرورة فقد أجاز بالنعت، وبالظرف والجار والمجرور الأجنبي وبالنداء وذكر له شواهد متعددة.

احتج ابن مالك لقراءة ابن عامر وللقياس عليها بأنه من كبار التابعين، ومن الذي يُقتدى بفصاحتهم بسبب بيئته وعصره اللذين يُحتج بأهلهما، كما أن القراءة لها قبولًا لغويًا لثلاثة أمور:

أحدها: أن الفاصل بين المضاف والمضاف إليه فضلة، والفضلة تصلح لعدم الاعتداد بها.

الثاني: الفاصل معمول للمضاف فهو ليس أجنبيًا.

الثالث: أن الفاصل مقدر التأخير من أجل المضاف إليه، ومقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية.

فلولم تستعمل العرب غير الفصل المشار إليه لاقتضى القياس عليه واستعماله، فقد جاء

تحقيق: سبيع حمزة حاكمي طبعة دمشق ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م

(١) ينظر الانصاف ٣٤٩/٢ وما بعدها، وهمع الهوامع١٧٩/٢

(٢) من الآية ٤٧ من سورة إبراهيم. ينظر: إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري ٧٣٩/١، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، الطبعة الأولي سنة ١٤١٧هـ –١٩٩٦م، عالم الكتب– بيروت٠

(٣) صحيح البخاري كتاب فضائل أصحاب النبي (صلي الله عليه وسلم) . ص ٦٤١.

الفصل بالأجنبي في الشعر كثيرًا، فكان الفصل بغير الأجنبي أولى. (١)

وبعد عرض الخلاف في الفصل بين المضاف والمضاف إليه لعل الراجح رأي ابن مالك لما يلي:

رأي البصريين فيه تشدد وتعصب للقاعدة مقابل النصوص الصحيحة سواء في الشعر أم النثر، كما أنهم ضعفوا قراءة متواترة مع أن القراءة سنة متبعة ورموا صاحبها بالوهم.

واحتجاجهم بعدم معرفة القائل بأبيات الكوفيين، فقد ذكر ابن مالك شواهد معروفة القائل، وكذلك قراءة ابن عامر وغيرها من الشواهد النثرية، لم يكن غير هذه القراءة فهي تكفي للاستشهاد.

فقد ذكر العلماء بعض القواعد دون أن يذكروا لها شاهدًا، وقُبِل قولهم للثقة في سماعهم، كما ذكر سيبويه لفظ (جميع) للتوكيد ولم يذكر لها شاهدًا، وقال ابن مالك: "وقد ظفرت لها بشاهد"، وسوف تأتي دراسة هذا الشاهد.

وهناك من الأبيات ما لا يحمل على الضرورة وإنما فصل الشاعر بين المتضايفين نحو شاهد: (زج القلوصَ أبي مزادة) فيمكنه أن يقول: زج القلوصِ أبو مزادة، فتعمد الفصل لمعرفته السليمة بقواعد لغته من جواز الفصل بين المتضايفين.

وقد نص ابن جني نفسه على ذلك رغم متابعته للبصريين (٢)

والبيت الذي معنا يكون من الفصل الخاص بالشعر على رأي البصريين وابن مالك والكوفيين.

توكيد النكرة

حديث عائشة (رضي الله عنها): (ما صام رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ شهرًا كله إلا رمضان). (٣)

استشهد النحاة بقول عائشة (رضي الله عنها) على توكيد النكرة حيث جاءت(كله) توكيدًا لكلمة (شهر) وهي نكرة، وتفصيل القول في ذلك أن التوكيد نوعان: لفظي ومعنوي.

فالتوكيد المعنوي (الذي به هذا الشاهد) منه ما يرفع توهم مضاف إلى المؤكد ويكون بالنفس والعين نحو: جاء عمرو نفسه، ومنه ما يكون لرفع توهم عدم الإحاطة أو الشمول وألفاظه نحو: كلا، كلتا، كل، جميع.

وألفاظ التوكيد تضاف إلى ضمير يطابق المؤكد، نحو: جاء القوم كلهم. ومن ألفاظ التوكيد، أجمع، جمعاء، وتستعملان بعد (كل) نحو: جاء الركب كله أجمع، وتستعمل منفردة نحو: جاء الجيش أجمع.

وألفاظ التوكيد معرفة وذلك: إما بالإضافة نحو: نفسه، كله، جميعهم. وإما بنية الإضافة.

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٧٤ – ٢٧٦، وشرح الأشموني ٢/١٧٩ – ١٨٣.

(٢) ينظر الخصائص لابن جني ٢/٤٠٨ ، وبحث (الفصل بين المتضايفين لمعمول المصدر المضاف) ، جمعة حسين محمد، مجلة العلوم الإسلامية العدد الرابع ١٤٣١هـ ، جامعة تكريت.

(٣) ينظر قول عائشة (رضي الله عنها) في صحيح مسلم باب صيام النبي (صلى الله عليه وسلم) ٢/٨١٠ للإمام مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

ولكون ألفاظ التوكيد معرفة اختلفوا في جواز توكيدها النكرة.

فذهب بعض الكوفيين إلى جواز توكيد النكرة مطلقًا. (١)

وذهب أكثر الكوفيين ومعهم الأخفش إلى جواز توكيد النكرة بشرطين:

ـ أن تكون النكرة مؤقتة، متبعضة.

ـ أن يكون التوكيد بألفاظ الشمول نحو: قعدت يومًا كله. وإنما جاز توكيد النكرة في هذه الأمثلة لأن (اليوم) يجوز أن يُقعد في بعضه، وكذلك (الرغيف) يجوز أن تكون أكلت بعضه أو كله؛ فبعد توكيده ظهر شمول الحدث له.

واستدل الكوفيون بحديث عائشة – رضي الله عنها – (ما صام رسول الله – صلى الله عليه وسلم – شهرًا كله إلا رمضان) واستشهدوا بعدة أبيات منها:

قَدْ صَرَّتِ البكرَةُ يَومًا أَجْمَعَا (٢)

وأيضاً:

يا ليتني كنتُ صبيا مُرْضَعا

تحملني الذّلْفَاء حولا أكْتعا(٣)

وغيرهما من الشواهد التي احتجوا بها. وتبعهم كثير من العلماء كابن مالك وابنه بدر الدين، والأشموني. (٤)

ولكن ابن مالك مع أنه تابع الكوفيين والأخفش وذكر شواهد عدة إلا أنه مثَّل لذلك في بعض مؤلفاته بـ (أعطى زيدُ ديناراً كله) وعلل لتوكيده بأنه به فائدة لاحتمال الغلط، واحتمال التعبير بالدينار عن الدينار إلا ربع. ومثَّل: (هذا أسدُ نفسه) فذكر النفس جعل المشار إليه أسدًا حقيقيًا لا شبيهًا بأسد. ونقل تمثيل ثعلب في (أماليه) بنحو: هذا رجل بعينه، وأعطيته درهمًا بعينه. وقد اعترض عليه بعض العلماء.

ويكون ابن مالك بهذه الأمثلة خرج عن اشتراطهم لتوكيد النكرة أن يكون التوكيد بألفاظ الشمول، وتكون النكرة مؤقتة أو مبعضة.

وبالرجوع إلى كتاب (مجالس ثعلب) وُجد فيه نحو: (أكلت رغيفًا أجمع، ودخلت دارًا جمعاء) فأكد النكرة بألفاظ الشمول. وربما اطلع ابن مالك على قول ثعلب في كتاب لم أصل إليه. (٥)

---

(١) ينظر شرح التسهيل٢٩٦/٣، توضيح المقاصد والمسالك ٩٧٥/٢ ، وهمع الهوامع ١٦٦/٣، ١٧٠.

(٢) الرجز لم أقف علي قائله، ينظر: الإنصاف ٤٥٥/٢ ، وشرح المفصل ٤٤/٣، ٤٥، والمقاصد النحوية ٩٥/٤.

(٣) هذا الرجز لم أقف على قائله، ينظر شرح التسهيل ٢٩٧/٣، وشرح ابن عقيل ٩٦/٣.

الذلفاء: أي صغير الأنف واستواء الأرنبة، وهو اسم امرأة. أكتعا: تامًا، كاملًا

(٤) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٣٦٩-٣٧٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٣٦/١-٢٣٨ تحقيق: فواز الشعار، إشراف: إميل بديع يعقوب، طبعة دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م، شرح المفصل ٤٤/٣، وشرح التسهيل ٢٩٧/٣، وشرح الألفية لابن الناظم ٥٠٦، شرح الأشموني ٢/ ٣٤٢.

(٥) ينظر عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك٦٥٤/١، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، الناشر: مطبعة العاني- بغداد ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م، وشرح التسهيل ٢٩٦/٣، ومجالس ثعلب ص٩٨.

وأما البصريون فقد منعوا توكيد النكرة مطلقًا واحتجوا بما يلي:

أولًا: أن النكرة لا تحتاج إلى تأكيد ولا فائدة من تأكيدها؛ لأنها شائعة ولم يثبت لها حقيقة، فهي ليس كالمعرفة التي لها عين ثابتة وما جاء من نحو: (رأيت درهمًا كل درهم) فيُحمل على الوصف.

ثانيًا: أن النكرة تدل على الشياع والعموم، والتوكيد يدل على التخصيص والتعيين، فهما متضادان، لذلك لا يجوز نعت النكرة للمعرفة ولا العكس وإنما تُؤكد النكرة توكيدًا لفظيًا فقط؛ لأن التوكيد اللفظي أمر راجع إلى اللفظ، وتمكينه في ذهن المخاطب خوفًا من توهم المجاز أو الغفلة. والتوكيد المعنوي يراد منه الحقيقة ولذلك أُعيد المعنى دون اللفظ والنكرة لم يثبت لها حقيقة.

وقد ضَّعف البصريون ما احتج به الكوفيون من شواهد لتخريجها على رواية أخرى، أو حملها على البدل، أو أنها مجهولة القائل.

وعلى فرض صحتها لكنها قليلة شاذة فلا يُقاس عليها؛ لأنه لو طُرد القياس على ما جاء مخالفًا للأصول لاختلط الأصول بغيرها، وفسدت الصناعة بأسرها.

وأما حجة الكوفيين بأنه جاز توكيد النكرة المحدودة نحو: (يوم)؛ لأنه مؤقت، فقد رد البصريون عليها بأن ذلك لا يخرجه عن تنكيره وشيوعه. [1]

وبعد عرض الخلاف النحوي حول المسألة التي ورد فيها الشاهد فيُعد قول عائشة (رضي الله عنها) شاهدًا على قول الكوفيين والأخفش وعلى رأي من أجاز مطلقًا.

ولعل الراجح رأي الكوفيين والأخفش؛ لأن النكرة مؤقتة معلومة المقدار فيحتمل تعلق الفعل ببعض المؤقت فتوكيده أتي بالفائدة المرجوة بخلاف النكرة المبهمة، فلا يشترط التطابق بين التأكيد والمؤكد تعريفًا وتنكيرًا. ولأنه إذا كانت القاعدة العامة المطابقة بين التأكيد والمؤكد، ولكن يمكن أن يكون لها استثناء لمثل هذه الحالة مع وجود الشواهد المؤيدة. وإن ساعد القولَ بقياس القاعدة سماعُ يُعتد به، ويخرج بكثرته عن الشذوذ وتكلف التأويل فقبوله أولى. [2]

---

[1] ينظر رأي البصريين في الانصاف في مسائل الخلاف ٣٦٩/٢- ٣٧٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٣٦/١ -٢٣٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٤/٣، والمقاصد الشافية ١٩/٥.

(٢) ينظر شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٣٧٣/٢ والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لإبراهيم بن موسى الشاطبي ١٩/٥، تحقيق: عبد المجيد قطامش، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

الفصل بين حرف النداء والمنادى

أَلا يَا فَابْكِ تِهْيامًا لطيفا

واذْري الدَّمْعَ تَسْكابًا وكِيفا

نسب هذا البيت لجداية بنت خالد النخعية.(١) أُستشهد به على الفصل بين حرف النداء والمنادى

فالأصل في حروف النداء أن تدخل على الأسماء. فإذا دخل على غير ذلك مثل دخوله على الفعل فيكون على خلاف الأصل. وللنحويين في مثل هذا مذاهب.

فذهب جلّ العلماء إلى تقدير منادى محذوف دلت عليه الأداة، سواء ولي الأداة فعل أمر أم غيره. وقد وردت شواهد كثيرة على مجيء الفعل بعد حرف النداء مثل هذا الشاهد الذي معنا: ألا يا فابك. نحو قوله:

أَلَا يا اسْلَمِي لَا صَرْمَ لي اليَوْمَ فَاطِمَا

ولا أبدًا ما دام وَصْلُكِ دائمًا (٢)

فخرجوا مثل هذا الشاهد على حذف المنادى بعد (يا) و(فاطما) منادى حذفت منه الأداة، أي: يا فاطمة، فحذف حرف النداء ورخم المنادى؛ (٣) لأنهم لم ينصوا على جواز الفصل بين حرف النداء والمنادى.

أما ابن مالك على فأجاز الفصل بين حرف النداء والمنادى بالأمر حيث فصل بين حرف النداء (يا) وبين المنادى (لطيفا) بجملة الأمر (فَابْكِ تِهْياماً)، هو أمر المنادى، أي: ألا يا لطيفة فابك. (٤)

ولعل ما حمل ابن مالك على القول بالفصل وجود المنادى (لطيفا) أنه استثقل تقدير حرف نداء محذوف مع (لطيفا) ومنادى محذوف مع (يا).

وقد منع أبو حيان الفصل بين حرف النداء والمنادى. (٥)

وهناك من خرج البيت على وجه آخر حيث لم يحمل قول الشاعرة: (ألا فابك) على النداء؛ وذلك أن الشاعرة هنا تحاول أن تجد من يعينها على حزنها؛ لأنها تبكي وتبكي، وقد تكون تطلب الدمع ليس إلا، فوجهت أداة التنبيه (يا) إلى غير منادى، تطلب البكاء، ويمكن أنها لا تريد أحدًا بعينه، فهي لا تريد أن ترى وتخاطب بل تطلب البكاء من نفسها أو ممن حولها دون أن تدري لمن توجه الكلام، فهذا (النداء) ليس

(١) البيت من الوافر، ينظر نسبته في شرح التسهيل ٣٩٠/٣، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٣٥٣٠/٧، تحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر ، القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ، ومعجم شواهد العربية لعبدالسلام هارون ص ٣٠٣. لم أقف على ترجمة الشاعرة. ومعنى كيفا: غزيرًا.

(٢) البيت من الطويل، للمرقش الأصغر ربيعة بن سفيان، من شواهد الإنصاف في مسائل الخلاف ٨٤/١،والأغاني لأبي الفرج الأصبهاني ١٤٧/٦ تحقيق: سمير جابر الناشر: دار الفكر – بيروت الطبعة الثانية. صَرْمَ: الهجر.

(٣) ينظر الانصاف ٨٤/١

(٤) شرح التسهيل ٣٩٠/٣، وينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي٤٤/٢

(٥) ينظر ارتشاف الضرب٢١٨٢/٤.

موجها لمنادي بل هو تنبيه وطلب. فجعل أداة الشرط تصويت وتفريغ انفعالي لا معنى للنداء فيها، فالسياق يشكل عنصرًا مهمًا في الفهم والتلقي. [١]و(فابكِ) ليس فيه يا المخاطبة

ولعل القول في ذلك هو تقدير حذف المنادى بعد (يا) لأن حذف المنادى بعد الأداة جائز وله شواهد كثيرة، ولم يخرجها العلماء على الفصل. وابن مالك نفسه يبدو أنه يراه قليلًا لأنه قال: "وقد يفصل"

تقديم معمول اسم الفعل

يا أُيهَا المَائِحُ دَلْوِي دُونَكا

نسب الرجز لجارية من بني مازن. [٢]

استشهد الكوفيون بهذا الرجز على جواز تقديم معمول اسم الفعل فإن (دلوي) مفعول به تقدم على فاعله (دونكما) الذي هو اسم فعل، وقد منع البصريون ذلك، وتم تأويل الشاهد بأكثر من وجه.

فأسماء الأفعال تقوم مقام الأفعال في الدلالة على المعنى وفي العمل وتكون بمعنى المضارع نحو: أوه، بمعنى التوجع، وبمعنى الماضي نحو: شتان، بمعنى افترق، وبمعنى الأمر نحو: آمين، بمعنى استجب، ولكنها لا تقبل علامات الفعل الذي تكون بمعناه. فمثلًا لا تقبل علامات الجزم، أو النصب إذا كان اسم الفعل يدل على المضارع، ولا تقبل أن تتصل بها تاء الفاعل، أو تاء التأنيث إذا كان اسم الفعل بمعنى الماضي. وأسماء الأفعال تعمل عمل الفعل الذي تنوب عنه، فتكون لازمة، ومتعدية. [٣] ولأن هذه الأسماء نابت عن الفعل في العمل فقد اختلف العلماء في جواز تقديم معمولها عليها.

ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك فقد ورد عن الكسائي أنه أجاز عمل اسم الفعل في معموله المتقدم عليه.

حجتهم أن أسماء الأفعال قامت مقام الفعل في العمل فيجوز تقديم معمولها عليها قياسًا عن الفعل الذي نابت عنه، كما جاز تقديم معمول اسم الفاعل واسم المفعول عليها وهما نائبان عن الفعل واستدلوا بقوله تعالى: "كتابَ اللهِ عليكم" [٤] فإن (كتاب) منصوب على الإغراء والعامل فيه اسم الفعل (عليكم)، فقدم معمول اسم الفعل عليه، والمعنى: الزموا كتاب الله، واحتجوا أيضا بالرجز محل الدراسة: فـ(دلوي) منصوبة عمل فيها اسم الفعل (دونكا) وهو متأخر عن معموله.

---

(١) ينظر الشاهد في الدرس النحوي بين القواعدية، والتفسير النصي والتفسير التاريخي يحيي عباينة ص ١٤٦،١٤٩، الناشر: دار الكتاب الثقافي.

(٢) ينظر التصريح بمضمون التوضيح ٢٩١/٢، والمقاصد النحوية٣١١/٤، والمائح هو من ينزل البئر قليل الماء ليملأ الدلو.

(٣) ينظر شرح ابن عقيل ١٢٧/٣، والنحو الوافي ١٤٨/٤.

(٤) من الآية٢٤ من سورة النساء

فأخذ الكوفيون بظاهر الشواهد وبنوا عليه رأيهم، وهناك من يرى أن رأيهم له وجاهته ويقبله ذوق المتحدث. (١)

وذهب البصريون ومعهم الفراء إلى منع تقديم معمول اسم الفعل عليه؛ لأن اسم الفعل فرع في العمل والفعل أصل فلا يرقى الفرع لدرجة أصله، ولا يتصرف تصرفه، فلا يجوز تقديم معموله عليه؛ حتى لا نساوي بين الفرع والأصل. كما أن أسماء الأفعال أغلبها منقول من حروف أو ظروف أو مصادر فعملت عمل الفعل توسعًا، فهي ضعيفة قبل النقل فلا يقدم معمولها عليها؛ لأنها لا تصُّرف لها. فالمصدر لا يجوز تقديم معموله عليه مع أنه يحمل حروف الفعل، فكيف لها؟!

وكذلك يمتنع تقديم الحال على عاملها إذا كان فعلًا غير متصرف كفعل التعجب، أو صفة غير متصرفة. فمنع تقديم معمول أسماء الأفعال أولى.

وقد رد البصريون على ما استدل به الكوفيون من شواهد.

فردهم على نصْب (كتاب) في الآية. نُصب (كتاب) على المصدر المؤكد لنفسه، والعامل فيه مقدر، أي: كتب كتابًا الله عليكم، ولم يظهر الفعل لأنه تقدم ما يدل عليه وهو قوله تعالى: (حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم) فإن فيه دلالة على أن ذلك مكتوب عليهم، فقدر الفعل ونُصب المصدر: كتابًا الله، ثم أُضيف المصدر لفاعله، كما في قوله تعالى: (وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب صنع الله) (٢) فنصب (صنع) على المصدر بفعل مقدر، لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير: صَنَع صنعًا اللهُ، فحذف الفعل وأضيف المصدر إلى فاعله. وذكروا عدة شواهد على إضافة المصدر إلى فاعله. ويجوز أن يكون (كتاب) منصوبًا بفعل محذوف تقديره: الزموا كتاب الله. و(عليكم) جار ومجرور متعلق بـ(كتاب) أو حال منه.

وردهم على نصب (دلوي) بـ(دونكا) في رجز (يا أُيها المَائحُ دَلْوِي دُونَكا) من وجهين:

أحدهما: (دلوي) في موضع رفع وليس منصوبًا، فهو خبر لمبتدأ مقدر، أي: دلوي دونكا. أو أن (دلوي) مبتدأ و(دونكا) خبر، وهو ظرف وليس اسم فعل، قُصد التنبيه على أن الدلو أمامه، والعائد محذوف أي دونكه.

الوجه الثاني: يجوز أن يكون (دلوي) منصوبًا فيكون العامل فيه فعل مقدر فسره (دونك)، والتقدير: خذ دلوي دونك، أو املأ دلوي.

أما رد البصريين على حجة الكوفيين العقلية. فيُفهم من حجتهم المذكورة سابقًا بأن نيابتها عن الفعل لا يُستفاد منه التصرف فيها بتقديم معمولها. (٣)

---

(١) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١٨٥/١، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٨٩/٣، شرح الكافية الشافية ١٣٩٤/٣، النحو المصفى لمحمد عيد ٦٤٦، مكتبة الشباب.

(٢) من سورة النمل من الآية ٨٨

(٣) ينظر الكتاب ٢٥٣/١،٢٥٢، ومعاني القرآن للفراء٢٦٠/١، ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف

وبعد عرض رأي حجة الفريقين تميل الباحثة لرأي البصريين لما يلي:

- أنه رأي جُل العلماء واختاره الفراء من الكوفيين. وقد نسب بعض النحويين هذا القول للكسائي وحده، ولكن يبدو أن معه غيره من الكوفيين؛ فقد نُسب في بعض المصادر إلى الكوفيين عامة.

- وأن ما استدل به الكوفيون من شواهد جاء فيها اسم الفعل في الآية (عليك)، وفي الرجز (دونكا) منقولان من الظرف والجار والمجرور وهما ضعيفان قبل النقل فأنَّى لنا أن نجيز تقديم المعمول عليهما بعد نقلهما لأسماء الأفعال؟! [1]

- أن الفعل غير المتصرف ضعيف في العمل فقد منع العلماء تقديم الحال على عاملها إذا كان غير متصرف (كما ذكر) وأسماء الأفعال غير متصرفة بل وتنتقص عن الفعل في بعض الأحكام؛ فلا تقبل أدوات الجزم أو النصب أو علامة التثنية أو الجمع. فكيف نقيسها على الفعل المتصرف في تقديم معمولها عليه؟!

وقد يكون هذا الخلاف ناتجًا عن تصنيفهم لأسماء الأفعال. فقد عدّها الكوفيون أفعالًا؛ لأنها تأخذ أحكامه كلها. في حين عدّها البصريون أسماء أفعال فهي تنقص عن الفعل.

(١) ينظر شرح الألفية لابن الناظم ٦١٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ١١٦٨/٤.وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٨٩/٣.

١٨٥/١-١٨٩، شرح المفصل لابن يعيش ١١٧/١، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب٨٩/٣ ، شرح الكافية الشافية ١٣٩٤/٣، اللباب في علل البناء للعكبري ٤٦١/١، ومغني اللبيب ٥٧٣.

المبحث الثاني

نماذج من شواهد المرأة التي ساهمت في بناء القاعدة النحوية ودعمها

اقتران خبر المبتدأ بالفاء

يَسُرُّكَ مَظْلومًا ويُرْضيكَ ظالِمًا ...

وكُلّ الذي حَمَّلْتَهُ فهو حَاملهُ

البيت لزينب الطثرية.[2] جاء هذا الشاهد في باب المبتدأ والخبر فقد استشهد به النحاة على جواز دخول الفاء في خبر المبتدأ، حيث جاء المبتدأ مضافًا إلى الموصول فـ (كل) مبتدأ، وقد أضيف إلى اسم الموصول، وجاء خبرها (فهو حامله) جملة مقترنة بالفاء. حيث تلزم الفاء الخبر بعد (أمّا) نحو: أما زيد فمنطلق. ويجوز دخول الفاء في خبر المبتدأ في مواضع منها:

إذا كان المبتدأ مقترناً بـ (ال) الموصولة، وفيه خلاف.

إذا كان المبتدأ غيرها من الموصولات، وكانت الصلة ظرفًا أو شبه الظرف أو فعلًا صالحًا للشرط.

(٢) البيت من الطويل، ينظر نسبته في البيان والتبيين عمرو بن بحر الشهير بالجاحظ ١٨٧/١، الناشر: دار ومكتبة الهلال، بيروت عام الناشر: ١٤٢٣هـ، وديوان المعاني لأبي هلال العسكري ٥٨/١، دار الجيل- بيروت، والحماسة البصرية ٢٢٢/١، والمساعد ٢٤٥/١. الشاعرة هي: زينب بنت سلمة ابن مرة، شاعرة إسلامية، أخت الشاعر يزيد ابن الطثرية، رثت أخاها بعد مقتله، والطثرية لقب أمها. ينظر وفيات الأعيان لأحمد بن محمد ابن خلكان ٣٧٥/٦، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر – بيروت ١٩٠٠م.

وإذا كان نكرة عامة موصوفة بالظرف أو شبه أو الفعل الصالح للشرط.

أو كان المبتدأ موصوفًا بالموصول.

أو كان المبتدأ مضافًا للموصول، كما في الشاهد معنا.

وإنما جاز دخول الفاء في هذه الحالة؛ لأن المبتدأ (كل) يفيد لعموم وهو مضاف للموصول (الذي) فشبه المبتدأ باسم الشرط، وشبهت صلته (حملته) بفعل الشرط، وشبه الخبر (فهو حامله) بجواب الشرط. فأفادت الفاء ربط المبتدأ بالخبر، كما ربطت بين الشرط والجواب. (١)

حذف العائد من جملة الخبر

كأنْ لم يكونوا حِمًى يُتَّقَى

إذِ الناسُ إذْ ذَاكَ مَنْ عَزَّ بَزَّا

البيت للخنساء. (٢) ورد هذا البيت في كتب النحاة في باب المبتدأ عند الحديث عن تقدير العائد من جملة الخبر إلى المبتدأ. فإذا جاء الخبر جملة فلا بد من ضمير ظاهر أو مقدر يعود على المبتدأ لربطه بالخبر وورد هذا الشاهد أيضًا في الحديث عن إضافة (إذ) للجمل فقط. فـ(إذ) من الكلمات الملازمة الإضافة للجملة الاسمية أو الفعلية نحو:(واذكروا إذ أنتم قليل)(٣)، و(وإذ قال ربك للملائكة) (٤) فإذا جاء ما ظاهره للمفرد فيقدر محذوفًا كما في هذا البيت.(٥)

وقد أجمل الشاهدين ابن الشجري عند شرحه وإعرابه لبعض أبيات الخنساء في المجلس

(١) ينظر المساعد ٢٤٥/١ ، وتمهيد القواعد ١٠٤٣/٢ ، ١٠٤٤.

(٢) البيت من المتقارب، ينظر ديوان الخنساء ٦٩ شرحه: حمدو طماس، دار المعرفة– بيروت، الطبعة الثانية ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤م، والكامل في اللغة والأدب محمد بن يزيد المبرد،٥٤/٤، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي – القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م، وأمالي ابن الشجري لضياء الدين أبو السعادات المعروف بابن الشجري،٣٦٨/١ تحقيق: محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى،١٤١٣ هـ –١٩٩١م.

(٣) من الآية ٢٦ من سورة الأنفال.

(٤) من الآية ١٢٤ من سورة البقرة.

(٥) ينظر التذييل والتكميل ٤٦/٤ ، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ١٠٠/٣، مغني اللبيب ص ٦٤، ٩٥، ٩٦، وشرح ابن عقيل ٢٧/٣

الثاني والثلاثين، حيث قال في هذا البيت:" (من) بمعنى الذي وموضعها مع (عز) رفع بالابتداء، (بز) خبرها. والجملة من المبتدأ وخبره، خبر المبتدأ الأول الذي هو (الناس)، والعائد إلى (الناس) محذوف، كما حذفوه من قولهم: (السمن منوان بدرهم)، أي منوان منه. وكذلك التقدير في: (من عزَّ بزَّ). ولا يجوز أن يكون (إذ ذاك) خبرًا عن (الناس) لامتناع الإخبار بظروف الزمان عن الأشخاص، فلم يبق إلا أن يتعلق بـ (بزّ)، و(من) موصولة لا شرطية، إذن الشاهد أن جملة (من عز) وقعت خبرًا عن (الناس) والعائد فيها مقدر أي: عز منهم.

وأما (ذاك) فموضعه رفع بالابتداء، وخبره محذوف، أي: ذاك كائن أو موجود، ولا يجوز أن يكون موضع (ذاك) على انفراده خفضًا لأن (إذ) لا تضاف إلا إلى الجمل فموضع الجملة التي هي (ذاك) وخبره جر "

وذكر محي الدين عبد الحميد هذا البيت مع أبيات أخرى للاستشهاد على أن (كأن) إذا خففت فاسمها ضمير الشأن محذوف، فإذا دخلت على جملة فعلية يجب الفصل بينها وبين الجملة الفعلية وقد فصل هنا بـ (لم) (كأن لم يكونوا) لأن الجملة منفية. [1]

الإخبار بالمصدر

تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حتى إذا ادَّكَرَتْ

فإنَّما هي إقْبَالٌ وإدْبَارُ

البيت للخنساء. [2] الشاهد وقوع المصدر (إقبال وإدبار) خبرًا للذات (هي).

فالمصدر هو الحدث المجرد، فالأصل لا يخبر به عن اسم الذات، فلا يصح أن تقول: زيد انطلاق؛ لأن زيدًا ليس انطلاقًا، ولكن قد ورد الإخبار بالمصدر في القرآن والشعر قال تعالى: (إنه ليس من أهلك إنه عمل غير صالح) [3] فأخبر بالمصدر (عمل) عن الذات (ابن سيدنا نوح عليه السلام).

ومن هذا القبيل شاهد الخنساء (فإنما هي إقبال وإدبار).

وقد حمله النحويون على بعض الأوجه:

الأول: أن يكون التقدير: هي صاحبة إقبال وإدبار. فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه. نحو قوله تعالى: (واسأل القرية) [4] أي: أهل القرية.

والثاني: أن تجعل المبتدأ هو الخبر على سعة الكلام، ويكون المعنى: إن الإقبال والإدبار كثر منها فجرى مجراها، فجعلها الإقبال والإدبار نفسه مبالغة، وهو جائز في سعة الكلام.

---

(١) الأمالي الشجرية ٣٧٦/١ ، هامش شرح ابن عقيل ٢٧/٣.

(٢) البيت من البسيط، ينظر ديوان الخنساء ص ٤٦، من شواهد الكتاب ٣٣٦/١ ،(ترتع) أي: ترعى، (ادكرت) تذكرت أليفتها أقبلت أدبرت من الحزن.

(٣) من الآية ٦٤ من سورة هود

(٤) من الآية ٨٢ من سورة يوسف

الثالث: أن يكون المصدر بمعنى الصفة، أي: فإنما هي مقبلة ومدبرة. فأول بمشتق.

ورجح الحمل على الوجه الثاني فكأنها مخلوقة من الإقبال والإدبار فهو أولى لما فيه من المبالغة بتكرار ذلك منها. (١)

كان وأخواتها

تَزالُ حبالٌ مبرماتٌ أُعدُها

لها ما مَشَى يومًا على خفِّة جَملْ

هذا البيت لامرأة سالم بن قحفان. (٢)

وجاء شاهدًا على جواز حذف حرف النفي قبل الأفعال الناسخة التي يُشترط في عملها تقدم النفي عليها وهي :(برح، فتئ، انفك، زال) وإنما جاز حذف النافي قبلها لعدم اللبس، إذ تقرر أنها لا تكون ناقصة إلا مع النافي.

ويكثر حذف حرف النفي مع هذه الأفعال إذا وقعت جوابًا للقسم وكانت بلفظ المضارع، نحو قوله تعالى: (تالله تفتأ تذكر يوسف)؛ (٣) لأن حذف حرف النفي في جواب القسم ثابت في غير هذه الأفعال أيضًا نحو: والله أقوم. أي: لا أقوم، فكيف بها؟!

والتقدير في هذا البيت: والله لا تزال، أو أن القسم مذكور في بيت قبله:

---

(١) ينظر: ينظر الكتاب ٣٧٣/١، وعلل النحو ٣٦٦/١، والخصائص لابن جني ٢٠٣/٢، تحقيق: محمد على النجار، الناشر عالم الكتب، بيروت، شرح المفصل لابن يعيش ٢٨٢/١، معاني النحو فاضل السامرائي ص ١٩٤،١٩٥.

(٢) البيت من الطويل، ينظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١٢١٢، والمفصل في صنعة الإعراب ٣٥٤، وشرح المفصل ٣٦٢/٤.

الشاعرة هي امرأة سالم بن قحفان العنبري من أجود العرب من رؤساء بني العنبر في الجاهلية، قيل: اسمها ليلى. ينظر: نشوة الطرب في تاريخ جاهلية العرب لابن سعيد الأندلسي ص٤٢٠ تحقيق: نصرت عبد الرحمن، الناشر: مكتبة الأقصى، عمان – الأردن، وأمالي القالي لإسماعيل بن القاسم، أبوعلي القالي ٤/٢، رتبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، الناشر: دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية، ١٣٤٤ هـ – ١٩٢٦م.

(٣) من الآية ٨٥ من سورة يوسف.

حلفتُ يمينًا يا ابنَ قحطانَ بالذي .....

وقد جعل إميل بديع يعقوب حذفْ حرف النفي قبل (تزال) في هذا البيت ضرورة.

وقد تبين أن النحاة جعلوا الحذف قياسيًا وليس من الضرورة وقد جاء ما يؤيده من القرآن والشعر. [١]

حذف اللام من خبر (إن) المخففة

قول عائشة (رضي الله عنها): " إن كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يحب التيمن في طهوره إذا تطهر، وفي ترجله إذا ترجل، وفي انتعاله إذا انتعل "

استُشهِد بقول عائشة (رضي الله عنها) على جواز حذف اللام من خبر (إن) المخففة. فالأصل أنه إذا خففت (إن) لزمت اللام الخبر لئلا يتوهم أنها نافية. فإن كان المقام لا يصلح للنفي جاز حذف اللام مثل حديث عائشة (رضي الله عنها) [٢]

التقارض بين (لعل) و(عسى)

جاء في حديث أم سلمة (رضي الله عنها) قوله صلى الله عليه وسلم: "لعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض" [٣] استشهد به النحاة على أن (لعل) أخذت حكم (عسى) فاقترن خبرها بـ (أن) [٤] والأصل أن يكون خبرها اسمًا صريحًا. كما أن (عسى) تحمل على (لعل) في العمل كقول الشاعر: يا أبت علك أو عساكا..... [٥]

فإن(عسى) تفيد الرجاء والإشفاق، وهي من أفعال المقاربة التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، ويكون خبرها مقترنًا بـ (ال) وجوبًا، وقيل غالبًا.

وقد جاء بعدها ضمير النصب في بعض الشواهد فحُملت على (لعل) في العمل، فجُعل ضمير النصب بعد (عسى) اسمًا لها منصوبًا [٦] كما تنصب (لعل) الاسم وترفع الخبر فجاء حديث أم سلمة شاهدًا على التقارض بين (لعل) و(عسى).

---

(١) ينظر شرح الرضي ٤ / ١٩٦، وشرح المفصل ٤ / ٣٦٤، وشرح ابن عقيل ١٢٣/١، المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ٦٣٢.

(٢) أخرجه البخاري باب الصلاة والأطعمة ٤٧، وينظر: شرح الكافية الشافية ٥٠٧/١.

(٣) شعب الإيمان للبيهقي، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ٣٨٨/٤ الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤١٠

(٤) ينظر مغني اللبيب. ٦٦٢، والتصريح بمضمون التوضيح ٢٩٧/١، وهمع الهوامع ١/ ٤٩٢.

(٥) الرجز لرؤبة ، وهو من شواهد الكتاب ٣٧٥/٢، ومغني اللبيب ١٥٨.

(٦) ينظر الكتاب لسيبويه٣٧٥/٢، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣٠١/١.

زيادة (من) الجارة

هَلْ عَليّ وَيْحكُمَا إنْ عَشِقْتُ مِنْ حَرَجِ

نسب البيت لسرين أخت مارية القبطية. (١) جاء هذا البيت شاهدًا على جواز زيادة (من) قبل المبتدأ وزيادتها هنا تفيد نفي الجنس. وقد اشترط جمهور البصريين لزيادتها:

١ – أن تكون قبل الفاعل، أو المفعول، أو المبتدأ.

٢ – أن يتقدم عليها نفي أو نهي أو استفهام.

٣ – أن يكون مجرورها نكرة.

ولم يذكر الأخفش الشرطين الأخيرين فأجاز زيادتها في المعرفة وفي الإيجاب.

وترك الكوفيون الشرط الثاني فأجازوا زيادتها في الإيجاب. (٢)

وقد جاء هذا الشاهد الذي قالته المرأة موافقًا للشروط الثلاثة التي وضعها الجمهور، فكلمة (حرج) مبتدأ، ونكرة، وتقدمها استفهام.

استعمال (معًا) للجمع

وأَفْنَى رجالي فَبادُوا معًا ...

فأصبَح قلبِي بِهم مُسْتَفَزّا

البيت للخنساء. (٣) استشهد النحاة بهذا البيت على استعمال (معًا) للجماعة كما تستعمل للمثنى فـ (مع) تستعمل مضافة غالبًا فتكون ظرفًا لموضع الاجتماع أو مكانه، ومرادفة لـ (عند)، وتأتي مفردة عن الإضافة فتنوّن (معًا)، وتكون حالًا. وهي في الإفراد بمعنى (جميعًا) قال ابن مالك: " تفرد فتساوى جميعًا " نحو: جاءا معًا، أي جميعًا. وقد فرق ثعلب بين (جميعًا)، و(معًا)، فنحو: (قام زيد وعمرو معًا)، لا يكون القيام وقع لهما إلا في حالة واحدة. أي في وقت واحد، ونحو: (قاما جميعًا) فيجوز أن يكون القيام منهما في وقت واحد، أو في وقتين مختلفين (٤)

و(معًا) تستعمل للجمع، كما تستعمل للمثنى. وجاء بيت الخنساء على استعمال (معًا) للجمع بمعنى جميعا.

---

(١)البيت من المقتضب، ينظر نسبته في الأغاني ٨٤/١٢، والبصائر والزخائر لأبي حيان التوحيدي ١٨٤/٥ تحقيق: وداد القاضي، الناشر دار صادر– بيروت ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

قائلة البيت سرين أخت مارية القبطية، وقيل: اسمها شرين، اللتان أهداهما المقوقس للنبي (صلى الله عليه وسلم)، فأهدى سرين لحسان ابن ثابت. ينظر البداية والنهاية لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير ٣٥٠/٦، الناشر دار إحياء التراث العربي، طبعة أولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

(٢) ينظر مغني اللبيب ٣١٧، رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي ص ٣٢٤ ، ٣٣٥ تحقيق أحمد محمد الخراط – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

(٣) البيت من المتقارب ينظر ديوان الخنساء ص ٦٩، ومغني اللبيب ٣٢٦ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٧١٦/٢.

(٤) ينظر مجالس العلماء لثعلب ص٣٨٦، وشرح التسهيل ٢٢٩/٢، ومغنى اللبيب ٣٢٦.

تعدد النعت

لاَ يَبْعَدَنْ قَوْمي الَّذين هُمُ ...
سُمُّ الْعُدَاةِ وآفةُ الْجُزْرِ
النَّازِلينَ بِكُلِ مُعْتَرَكٍ ...
والطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ ٱلأَزَرِ

البيتان للخِرْنِق بنت هفان وقيل اسمها هند بنت هفان، ويرجح اسمها الخرنق وسمي به ديوانها.(١)

رُوي البيت (النازلون ـ الطيبون) (٢) برفعهما.

ورُوي (النازلين ـ الطيبين) (٣) بنصبهما.

ورُوى (النازلين ـ الطيبون) (٤) بنصب الأول ورفع الثاني.

ورُوي (النازلون ـ الطيبين) (٥) برفع الأول ونصب الثاني.

ورد هذا الشاهد في عدة أبواب من كتب النحو. فجاء في تعدد النعت لمنعوت واحد. فإذا تعددت النعوت والمنعوت واحد، فإن تعين مسماه بدونها، جاز إتباعها كلها، أو قطعها كلها، أو الجمع بين الإتباع والقطع بشرط تقديم النعت المتبع على النعت المقطوع. وإن لم يتعين فلا يجوز القطع، وعلى هذا الحكم جاء توجيه النحاة لروايات البيت المختلفة، فإن (النازلون ـ الطيبون) نعتان لـ (قومي).

فرواية رفعهما على الإتباع لـ (قومي)، أو على القطع بإضمار مبتدأ أي: هم.

ورواية نصبهما على القطع بإضمار فعل تقديره: أمدح، أو أذكر.

ورواية رفع الأول ونصب الثاني فيكون (النازلون) رُفعت على الإتباع أو القطع على أنها خبر لمبتدأ محذوف. ونصب (الطيبين) على القطع بإضمار فعل: أمدح.

ورواية نصب الأول ورفع الثاني فعلى القطع، ولا يكون الإتباع في الثاني لأنه مسبوق بنعت مقطوع. والإتباع بعد القطع لا يجوز؛ لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة أجنبية، وقيل: إن الأصل في هذا البيت عدم القطع ولكنه قطع لقصد المتكلم (الشاعرة) تنزيل

---

(١) البيت من الكامل، ينظر ديوان الخرنق بنت بدر بن هفان ص ٤٣، تحقيق: يسري عبد الغني عبد الله، الناشر: دار الكتب العلمية، ١٤١٠ – ١٩٩٠، وينظر الكتاب لسيبويه ٢٠٢/١، وشرح التسهيل ٣١٩/٣، وتمهيد القواعد ١٣٤٦/٧، شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٣١٤/١، تحقيق ودراسة: سلوى محمد عمر عرب، نشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي – جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.

الخرنق بنت بدر بن هفان من بني ضبيعة البكرية، شاعرة مشهورة في الجاهلية، قيل أخت الشاعر طرفة بن العبد. ينظر الأعلام ٣٠٣/٢م

(٢) ينظر الكتاب ٢٠٢/١ ، وشرح الرضي ٣٢٣/٢، وأو ضح المسالك ٢٦٨/٣، حاشية الصبان ٣١٧/٣

(٣) ينظر الجمل في النحو ٨٩ ، وشرح التسهيل ٣١٩/٣.

(٤) ينظر الكتاب ٥٨/٢ ، ٦٤، البديع في العربية لابن الأثير ١٤٤/١ تحقيق ودراسة: فتحي أحمد علي الدين، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ ، وشرح التسهيل ٩٨/٣.

(٥) ينظر الإنصاف ٣٨٤/٢، ٦١٢ ، وأو ضح المسالك ٢٦٨/٣.

المنعوت (قومها) منزلة ما يحصل تعيينه بدون النعوت لتعظيمه. (١)

وأُستشهد بهذا البيت أيضا على إعمال الصفة المشبهة النصب في معمولها وذلك في قول الشاعرة (الطيبون معاقد الأزر) حيث عملت (الطيبون) وهي صفة مشبهة النصب في (معاقد). فإن الصفة المشبهة يجوز أن تضاف لمعمولها، أو أن تعمل فيه فإذا ثنيت الصفة المشبهة، أو جمعتها فأثبت النون فليس إلا النصب، ومن ذلك قوله تعالى: (قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالًا)، (٢)ومنه قول الخِرْنِق: الطيبون معاقد الأزر. (٣)

وقد جاءت الصفة المشبهة مقترنة بـ (ال) ومعمولها مضافًا لما فيه (ال) والمنصوب بعد الصفة المشبهة إذا كان نكرة نصبه على التمييز، أو التشبيه بالمفعول به إذا كان معرفة (كما في هذا الشاهد) فنصبه على التشبيه بالمفعول به؛ ولا يجوز أن يكون مفعولًا به لأن الفعل (طاب) غير متعدٍ، ولا يكون تمييزًا؛ لأن التمييز نكرة. (٤)

ومنهم من جعل نصب معمولها على التشبيه بالمفعول به سواء أكان معرفة أم نكرة، وجعل الكوفيون نصبه على التمييز سواء أكان معرفة أو نكرة لجواز كون التمييز معرفة عندهم. (٥)

واستُشهد به أيضا في باب نون التوكيد حيث أكد الفعل (لا يبعدن) فإن نون التوكيد تلحق الفعل المضارع إن تقدم عليه لام الأمر، أو النهي، أو العرض، أو التمني، أو الاستفهام، أو دعاء، نحو هذا البيت. فمعنى (لا يبعدن): لا يهلكن، وهو دعاء خرج بلفظ النهي، وإن كان ليس بنهي، كما يخرج الدعاء بلفظ الأمر إذا قلت: اللهم اغفر لزيد. فإن قيل كيف دعت لقومها بألا يهلكوا وهم قد هلكوا؟! فالجواب أن العرب قد جرت عادتها باستعمال هذه اللفظة في الدعاء للميت ولهم في ذلك غرضان أحدهما: أنهم يريدون بذلك استعظام موت الرجل الجليل، وكأنهم لا يصدقون موته. والثاني أنهم يريدون الدعاء له بأن يبقى ذكره، ولا يذهب؛ لأن بقاء ذكر الإنسان بعد موته بمنزلة حياته. (٦)

---

(١) شرح التصريح ١١٦/٢، وتمهيد القواعد ٣٥/١

(٢) من الآية ١٠٣ من سورة الكهف.

(٣) ينظر الكتاب ٢٠١/١ ، ٢٠٢.

(٤) ينظر الكتاب ٢٠١/١ ، ٢٠٢، شرح الجمل لابن عصفور ٢٩/٢ وشرح الكافية الشافية ١٠٥٩/٢ ، ١٠٦٣، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني ١٤٥٩/٣.

(٥) الكناش في النحو والصرف لأبي الفداء عماد الدين صاحب حماة ٣٣٣/١، تحقيق: رياض بن حسين الخوام، الناشر المكتبة العصرية للطباعة والنشر– بيروت– لبنان ، ٢٠٠٠م .

(٦) الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي ٣٤/١. قرأه وعلق عليه يحي مراد، دار الكتب العلمية– بيروت– لبنان، طبعة أولى ١٤٢٤م /٢٠٠٣م.

التوكيد المعنوي

فِدَاكَ حَيٌّ خَوْلاَنْ
جَميعهم وهَمْدَانْ
وكُلُّ آلِ قَحْطَانْ
والأكرمونَ عَدْنَانْ

نسب لامرأة من العرب [١]

جاء هذا البيت شاهدا على استعمال (جميع) في التوكيد المعنوي، وهي من الألفاظ الدالة على الشمول، وهو الشاهد الذي ظفر به ابن مالك ليستدل به على هذا الاستعمال، فقد نقل سيبويه عن الخليل أن (جميع) من ألفاظ التوكيد بمنزلة (عامتهم، وجماعتهم) وأيد سيبويه كلام شيخه وقال: " والذي ذكرت لك قول الخليل، ورأينا العرب توافقه بعد ما سمعناه منه" [٢]

ولكن لم يذكر سيبويه الشواهد التي سمعها من العرب المؤيدة لهذا الاستعمال. فجاء ابن مالك وظفر بهذا الشاهد الذي قالته المرأة ليُعَدَّ شاهدًا لبناء قاعدة استعمال (جميع) في التوكيد المعنوي.

ومن النحويين من أهمل (جميع) ولم يذكرها مع ألفاظ التوكيد المعنوي، وقد نبه ابن مالك على هذا الإهمال. [٣]

حروف العطف

كيفَ رَأَيْتَ زَبْرَا
أَأَقْطًا أو تَمرا
أمْ قُرَشِيًّا صَقرا

الرجز لصفية بنت عبد المطلب. [٤] ورد هذا الشاهد في باب العطف في الحديث عند الفرق بين (أو)، (أم). فإن (أو) للسؤال عن شيء بغير عينه. والجواب فيها: نعم، أو لا، و(أم) للسؤال عن شيء بعينه. والجواب فيها أن تذكر أحد الاسمين فإذا سأل سائل: (أقام زيدٌ أو عمروٌ) فإنه لا يعلم أقام أحدهما أو لم يقم فاستفهم عن قيام أحدهما فيكون الجواب بـ (نعم)، أو بـ (لا).

فإذا قال: (أقام زيدٌ أم عمروٌ) فقد علم بأن أحدهما قام ولكنه لا يعلم أيهما، فاستفهم ليعرف القائم منهما، والجواب أن تقول: زيد، أو عمرو ولا يكون الجواب بـ(نعم)، أو بـ (لا) فإن (أم) هذه المتصلة التي يطلب بها مع الهمزة التعيين. واجتمعت (أو) مع (أم) كما في هذا البيت السابق:

أَأَقْطًا أو تَمرا أمْ قُرَشِيًّا صَقْرا

---

(١) الأبيات من مجزوء المنسرح ، ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١١٧١ ومعجم الشواهد العربية عبدالسلام هارون ٧١٢.

(٢) الكتاب ١١٦/٢،١١٧.

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٤٠/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٣٣/١، شرح التسهيل ٢٩١/٣، وشرح الكافية الشافية ١١٧١/٣.

(٤) نسب لها في الكتاب ١٨١/١، والكامل في اللغة والأدب ١٣٢/٣، شرح الكتاب للسيرافي ٤٣٦/٣ تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م ، والأمالي الشجرية ١١١/٣. وصفية بنت عبد المطلب عمة النبي – صلى الله عليه وسلم– أسلمت وهاجرت، توفيت سنة٢٠هـ. ينظر أسد الغابة في معرفة أسماء الصحابة، ١٧٢/٦.

فهي لم تُرد أن تجعل التمر بديلًا للأقط، فهي لا تقصد: هم إما تمر أو إما أقط وإما قرشي، ولكنها قالت: أهو طعام أم قرشي، فكأنها قالت: أشيئًا من هذين الشيئين رأيت أم قرشيًا، ولو قالت: أأقطًا أم تمرًا؟ لكان محالًا على هذا الوجه. فهذا البيت قالته صفيه بنت عبد المطلب حين صارع الزبير آخر فصرعه الزبير، فقالت للمصروع: كيف رأيت زبرًا (مكبر زبير): رأيته طعامًا تأكله ويلين لضربتك أم خشنًا من صقور قريش. (١)

من حروف النداء (أيا)

أيَا شَجرِ الخابُورِ مَالَكَ مُورِقًا

كأَنَّك لَمْ تَجْزَعْ عَلى ابْن طريفِ

نُسب البيت للخارجية ليلى بنت طريف. (٢)

استشهد به بعض علماء النحو المحدثين للتمثيل على استخدام (أيا) حرف نداء (٣) وجاء الشاهد أيضا في بعض كتب النحاة، إشارة إلى نقطة بلاغية في (كأَنَّك لَمْ تَجْزَعْ) فليس المقصود بـ (كأن) التشبيه وإنما المقصود تجاهل العارف ، أي سؤال المتكلم عما يعلمه حقيقة تجاهلا منه ليخرج كلامه مخرج المدح أو الذم، أو البدل على شدة الدله في الحب، أو لقصد التعجب أو التوبيخ، أو التقرير وقد جاء البيت هنا لقصد التوبيخ، فإن الشاعرة قالت هذا البيت في رثاء أخيها تعرف أن شجر الخابور لا يحزن، ولكن تجاهلت ذلك وشرعت في توبيخه على عدم حزنه على مقتل أخيها. وكان السكاكي لا يحب تسمية تجاهل العارف، فكان يعبر عنه بـ (سوق المعلوم مساق غيره) (٤)

(١) ينظر الكتاب ١٨٢/٣، والمقتضب للمبرد ٣٠٣/٣، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب. – بيروت، الأزهية في علم الحروف للهروي ١٣٤، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٣٦/٣.

(٢) البيت من الطويل ينظر الأغاني١١٣/١٢، ١١٦، الحماسة البصرية ٢٢٩/١، قائلة البيت ليلى بنت طريف شاعرة، أخت الوليد بن طريف الخارجي، هذا البيت من قصيدة رثت بها أخاها، توفيت سنة٢٠٠هـ. ينظر الأعلام ١٢٨/٥.

(٣) ينظر التحفة السنية شرح المقدمة الأجرومية لمحمد محي الدين عبد الحميد ١٤٨، دار الفيحاء دمشق، ومكتبة دار السلام – الرياض، طبعة أولى ١٩٩٤م / ١٤١٤هـ، ومعاني النحو لفاضل السامرائي ٣٢٠/٤، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠م.

(٤) ينظر مغني اللبيب ص ٥٩ ، وهمع الهوامع ٤٨٦/١، نهاية الأرب في فنون الأدب ١٢٣/٧ لابن عبد الدايم القرشي شهاب الدين النويري، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م، ومفتاح العلوم للسكاكي ص ٤٢٧، ضبطه وعلق عليه: نعيم زرزور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.

أسماء لازمت النداء

إذا قُلتُ يا نَومَانُ لم يَجْهلِ الذي
يُريدُ ولم يأخذ بشيءٍ سوى حِجْلي

البيت لبنت سريع. [١] الشاهد فيه: (يا نومان) فهي من الكلمات الملازمة للنداء ولا يجوز منها شيء في غير النداء، فلا تكون مبتدأ ولا خبرًا ولا اسمًا لناسخ أو خبرًا له ولا شيئًا آخر غير النداء و(نومان) معناها كثير النوم فهي تستعمل في النداء خاصة ولا يقاس عليها قطعًا. وجاءت في قوله صلى الله عليه وسلم (قم يا نومان). [٢]

نداء المضاف لياء المتكلم

وقَدْ زَعَمُوا أَنِّي جَزِعْتُ عَلِيْهما
وهَلْ جَزَعٌ إنْ قُلْتُ وا بأباهما [٣]

جاء هذا البيت شاهدا على إحدى اللغات الواردة في الاسم المنادى المضاف إلى ياء المتكلم.

فالاسم المضاف إلى ياء المتكلم عند ندائه إذا كان صحيحاً ففيه عدة لغات:

- حذف الياء والاستغناء بالكسرة
- إثبات الياء ساكنة.
- قلب الياء ألفًا وحذفها والاستغناء عنها بالفتحة.
- قلب الياء ألفًا وإبقاؤها وقلب الكسرة فتحة.

فكان هذا البيت المذكور شاهدًا على اللغة الأخيرة. فقد جاء في قول الشاعرة (وا بأباهما) فـ (وا) لفظة تألم، وهي حرف ندبة، و(بأباهما) أرادت (بأبي هما)، ففرت من الكسرة وبعدها ياء إلى الفتحة فانقلبت الياء ألفًا؛ فإن الألف تجعل صوت البكاء يحمل قدرًا من الحزن والألم [٤] لذلك نجد (وا) للندبة منتهية بالألف، وكذا التعبير عن التوجع بـ (آه) فهي تعتمد على صوت الألف في إظهار الألم.

أسلوب التحذير

قول أعرابية لابنها: "إياك والنميمة. فإنها تزرع الضغينة، وتفرق بين المحبين. وإياك والتعرض للعيوب..." [٥]

جاء قول المرأة الأعرابية شاهدًا على إحدى الصور التي يرد عليها أسلوب التحذير، وهي الصورة التي تشتمل على ذكر المحذر ضميرًا منصوبًا للمخاطب، هو: "إياك" وفروعه، وبعده "المحذر منه"، اسمًا مسبوقًا بالواو –دون غيرها– في (إياك والنميمة). وقد يأتي غير مسبوق بها، أو مجرورًا بالحرف "من". [٦]

---

(١) البيت من الطويل، نُسب لها في تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي ص ٦٥، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت ، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.قائلة البيت هي بنت سريع بن مبيع بن حرثان الواشبي. كما ورد في تذكرة النحاة.

(٢) ينظر الكتاب ١٩٨/٢، المقتضب ٢٣/٤، همع الهوامع ٦٠/٢، والنحو الوافي٢/٤. ورد الحديث في صحيح مسلم ١٤١٤/٣ (حديث رقم ٧٨٨) باب غزوة الأحزاب

(٣) هذا البيت تابع لبيت سابق ورد شاهدًا في الفصل بين المضاف والمضاف إليه (هما أخوا في الحرب من لا أخا له ..) قد سبق نسبته وتخريجه.

(٤) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٧٥٨/١ ، وينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٢/٢، شرح ابن عقيل ١٢٤/٣.

(٥) ينظر قولها في أمالي القالي ٢ /٧٩، النحو الوافي ١٢٧/٤.

(٦) ينظر النحو الوافي ١٣٠/٤.

الممنوع من الصرف

نَبَا الخَزُّ عَنْ روحٍ وأَنْكَرَ جِلْدَهُ ... وعجّت عجيجاً مِنْ جُذَامَ المطارفُ

نُسب البيت لحميدة بنت النعمان. (١) قد ورد هذا البيت في عدة أبواب في كتب النحاة. فاستُشهد به على أن (جذام) ممنوعة من الصرف حيث جُرَّت بالفتحة للعلمية والتأنيث لأنها اسم قبيلة. وإذا قُصد به الحي فإنه يُصرف. (٢) فالشاعرة تقصد هجاء زوجها، وقبيلته؛ لذلك جاءت (جذام) مجرورة بالفتحة.

واستُشهد به أيضا في باب المفعول المطلق بـ (عجّت عجيجًا)، فإن المفعول المطلق المؤكد لعامله يأتي لتقرير عامله أي لتأكيد الحقيقة، ورفع توهم المجاز نحو: قُتل فلان قتلًا.

فإن كان الكلام مجازًا قطعًا كما في هذا البيت (عجّت عجيجًا) فيجوز توكيده، وهذا من تقوية المجاز وإلحاقه بالحقيقة فكأنها قالت: عجّت حقًا لا تجَوُّزًا مبالغة في المجاز. فإن الشاعرة تهجو زوجها (روح) بأن الثوب الخز كره جلد زوجها وبكى لكثرة ملازمته وكذلك ثياب قومه (قبيلة جذام) عجّت عجيجًا أي صاحت صياحًا بسبب رائحته، فصياح الثياب في (عجّت عجيجًا) على سبيل المجاز ولكن أكدته كما تؤكد الحقيقة مبالغة في الذم.

أما ما يحتمل الحقيقة والمجاز فلا يؤكد إلا إذا استعمل في الحقيقة نحو: (وكلم الله موسى تكليمًا) (٣)

وقيل: إن توكيد المجاز من النادر الذي لا يقاس عليه.

وأورد السيرافي هذا الشاهد أيضًا في باب (التقديم والتأخير) فذكر أن الشاعر قد يقدم المفعول ويؤخر الفاعل فيجعل الفاعل مفعولًا للضرورة أو لقصد المبالغة. وقد جاء في هذا البيت مثل ذلك فالأصل أن يشقى الجسم من الخز، وينكر الجلد الخز، ولكن أرادت الشاعرة أن تبالغ في هجاء زوجها، وتحقيره فجعلت الخز يشقى من المهجو (زوجها)، كما أن الخز ينكر جلده وينفر منه. (٤)

---

(١) البيت من الطويل، ينظر نسبته في بلاغات النساء ٩٥/١، والأغاني ٦١/١٦، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/ ١. وقائلة البيت شاعرة دمشقية بنت شاعر، حميدة بنت النعمان بن بشير الأنصاري، توفيت٨٥ هـ. ينظر معجم الأدباء لياقوت بن عبد الله الحموي،١٢٢٧/٣.

(٢) ينظر الكتاب سيبويه ٣ / ١٤٨، ٢٤٩، والمقتضب ٣٦١،٣٦٤/٣، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/ ١٨.

(٣) من الآية ١٦٤ من سورة النساء

(٤) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٤٠/١، شرح الجمل لابن عصفور ٢٣١/١ (وقد ذكره في باب التوكيد) ، والتذييل والتكميل ١٤٧/٧ وحاشية الخضري ٤١٩/١.

أدوات الجزم

قول عائشة (رضي الله عنها): (أنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس). [١]

استشهد به النحاة على إهمال (متى) (التي جاءت من أدوات الجزم التي تجزم فعلين ــ فلم تعمل الجزم حملاً على (إذا) كما أن (إذا) قد تحمل على (متى) فتجزم كقول الشاعر: وإذا تصْبك خصاصة فتحمّلْ [٢]

فإن (إذا) إذا كانت ظرفًا مستقبلًا فإن الغالب فيها أن تتضمن معنى الشرط فيكون معها فعلان نحو: (وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا) [٣] ولكنها تكون كالخالية من معنى الشرط أي لا تستحق عمل الجزم؛ لأنها تختص بالتعليق على الشرط المؤكد وقوعه حقيقة أو حكماً، فخالفت (إذا) (إنْ) وأخواتها، فهن معلقات على الشرط المشكوك في وقوعه، لذلك اختلفت عنهن في عملها، فلم تجزم في الاختيار، بل تكون مضافة للجمل، فيكون المضارع بعدها مرفوعا.

ولكن شاع الجزم بها في الشعر حملًا على (متى) مثل البيت السابق فإن (متى) لتعميم الأزمنة، وترد شرطاً فتجزم فعلين.

وقد تحمل (متى) على (إذا) فلا تعمل ويُرفع الفعل بعدها مثل حديث عائشة (رضي الله عنها) المذكور. [٤]

نصب المضارع ب(أنْ) مضمرة

لَلُبسُ عَبَاءَةٍ وتَقَرَّ عَيْنِي
أحبُّ إليّ من لُبسِ الشُفُوفِ

البيت لميسون بنت بحدل زوج معاوية. [٥] جاء هذا البيت شاهدًا على نصب الفعل المضارع بعد (أنْ) مضمرة بعد الواو في (وتقر).

ف (أنْ) تنصب الفعل المضارع وهي مضمرة جوازًا قبل فعل معطوف على مصدر قبله، فتصير (أن) وما دخلت عليه في تأو يل مصدر معطوف على ما قبله؛ لأن العطف بمثابة التثنية، فكما لا يجتمع الاسم والفعل في التثنية لا يجتمعان في العطف. ففي قول ميسون أضمرت (أن) جوازا في (وتقر) لينسبك منها مع الفعل مصدر يُعطف على المصدر قبله (للبس)؛ لأنها تخبر: إن لبس العباءة وقرة العين أحب إليها، فالتفضيل لهما مجتمعين. فلما كان المعنى كذلك كان لابد من تقدير (أن) قبل (تقر). [٦]

---

(١) ينظر الرواية في مسند أحمد ٢٢٤/٦، سنن النسائي ٤٣٤/٢ ح ٨٣٢، ط دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الخامسة ١٤٢٠ هـ.

(٢) ينظر مغني اللبيب ٦٦٢. عجز بيت من الكامل، وصدر البيت: استغن ما أغناك ربك بالغنى. قائله لعبد قيس بن خفاف، وهو من شواهد شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٨٤، وهمع الهوامع ١٨٠/٢

(٣) من الآية ١٤ من سورة البقرة.

(٤) ينظر شرح التسهيل ٨١/٤، ٨٢.

(٥) البيت من الوافر، ينظر نسبته في سر صناعة الإعراب لابن جني ٢٧٣/١، الحماسة البصرية ٧٣/٢، ومعجم الشواهد العربية عبدالسلام هارون ص ٣١١. الشاعرة هي ميسون بنت بحدل من بني حارثة بن جناب الكلبي، زوج معاوية ابن أبي سفيان، وأم ولده يزيد. ينظر ترجمتها في الروضة الفيحاء في أعلام النساء لياسين بن خير الله الخطيب العمري ص ٧٣ تحقيق: حسام رياض عبد الحكيم، طبعة أولى ٢٠٠٠م- ١٤٢٠هـ مؤسسة الكتب الثقافية- بيروت- لبنان.

(٦) ينظر الكتاب ٤٥/٣، والأصول في النحو لأبي بكر ابن السراج ١٥٠/٢،تحقيق: عبد الحسين

المبحث الثالث

نماذج من شواهد المرأة خُرِّجت على القلة والضرورة

العائد في جملة الصلة ضمير مخاطب

١ ـ وأَنْت الّذِي أَخْلَفْتَنِي مَا وَعَدْتَنِي
وأَشْمَتَّ بي مَنْ كانَ فيكَ يَلومُ

نسب البيت لأميمة امرأة ابن الدمينة. (١)

جاء هذا البيت شاهدًا على جواز كون العائد في جملة الصلة ضميرًا للمخاطب وإن كان قليلًا، إذ الأكثر أن يكون ضميرًا للغائب سواء أكان مذكورًا نحو قوله تعالى: (الذين يؤمنون) (٢) أم مقدرًا نحو قوله تعالى: (ويشرب مما تشربون).(٣)

فقد جاء العائد في صلة الموصول (أخلفتني) ضميرًا للمخاطب (وهو قليل) والغالب أن يكون غائبًا فيقال: أنت الذي أخلفني. وربما ناسب استخدام ضمير المخاطب لغرض البيت، فقد قالته في مقام العتاب للمخاطب، حيث كانت أمامة وابن الدمينة يتبادلان العتاب واللوم، فكلاهما أكثر من استخدام ضمير المخاطب منفصلًا ومتصلًا في هذا البيت وفي الأبيات السابقة واللاحقة؛ لتأكيد نسبة الخبر لصاحبه الذي يستحق العتاب عليه.

واستُشهِد به أيضا على ذكر نماذج مختلفة للكلمات المبنية، فقد جاءت كلمات البيت كلها مبنية ما عدا (يلوم). (٤)

تقديم اللقب على الاسم

٢ ـ بِأَنَّ ذَا الكَلْبِ عَمْرًا خَيْرُهُمْ نسبًا
بِبطْنِ شِرْيَانَ يَعْوِي حَوْلَهُ الذِّيبُ

نسب البيت لجنوب أخت عمرو ذي الكلب، وقيل لريطة، ورُجح نسبته لجنوب. (٥)

الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة– بيروت – لبنان، والكافية الشافية ١٥٥٧/٣، ١٥٥٨.

(١) البيت من الطويل، ينظر نسبته في الأغاني ٥٤/٢، ١٧/ ١٠٥، وديوان ابن الدمينة ص ٣٧ شرح محمد الهاشمي البغدادي، طبع بنفقة محي الدين رضا، طبعة أولى ١٣٣٧هـ / ١٩١٨م، مطبعة المنار بمصر، قائلة البيت هي أميمة السلولية، وقيل اسمها أمامة، التي تزوجت من عبد الله بن عبيد الله العامري الذي نسب إلى أمه الدمينة، وهو شاعر مجيد، وكانا يتعاتبان كثيرا بالشعر، توفيت ١٣٠هـ. ينظر شاعرات العرب في الجاهلية والإسلام جمعه ووقف على طبعه بشير يموت ص١٩٣، الناشر المكتبة الأهلية، طبعة أولى ١٣٥٣هـ ١٩٣٤م.

(٢) من الآية ٣ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ٣٣ من سورة المؤمنون.

(٤) ينظر مغني اللبيب ٤٧٦ ، ٤٧٧، والنحو المصفى ٩٦

(٥) البيت من البسيط، ينظر نسبته في المقاصد النحوية٣٥٧/١، شرح أشعار الهذليين للحسن بن الحسين السكري ص٥٨٠، وخزانة الأدب ٤١٥/١٠. قائلة البيت هي جنوب بنت عجلان الهذلية، أخت عمرو ذي الكلب، شاعرة من شواعر العرب في الجاهلية، لها شعر في رثاء أخيها عندما قتل منه هذا البيت، لها أختها ريطة ولكن اشتهرت جنوب بهذه الأبيات. ينظر أعلام النساء في عالمي العرب والإسلام لعمر رضا كحالة ٢١٨/١، والدر المنثور في طبقات ربات الخدور ١٣١. (بطن شريان): اسم مكان، (تعوي حوله الذيب) كناية عن موته.

وجاء البيت شاهدًا على تقديم اللقب (ذا الكلب) على الاسم (عمرًا). وهو نادر أو قليل.

إذ الأصل أنه إذا اجتمع الاسم مع اللقب يُقدم الاسم؛ لأن اللقب في الغالب منقول من اسم غير الإنسان فهو يُشعر بضعة المسمى نحو: (بطة)، أو رفعته كـ (زين العابدين)، فلو قُدم لتوهم السامع أن المراد مسماه الأصلي، وقيل لأن اللقب أشهر من الاسم لأن فيه العلمية مع شيء من الصفة، فلو قدم لأغنى عن الاسم. لذلك عدّ بعضهم تقديمه نادرًا، وعدَّه بعضهم قليلًا، وأجازه العيني، وهو مخالف لما ذهب إليه معظم العلماء.

ويستثنى من ذلك أنه إذا اشتهر المسمى باللقب جاز تقديمة لعدم وجود اللبس نحو ما جاء في القرآن الكريم من تقديم

لقب (المسيح) على الاسم (عيسى ابن مريم).[1]

زيادة (كان)

أَنْتَ تَكُونُ ماجدٌ نبيلُ إِذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ

نُسب هذا الرجز لأم عقيل بن أبي طالب. [2]

الشاهد في هذا الرجز زيادة (كان) بلفظ المضارع بين المبتدأ والخبر.

ما تختص به (كان) أنها قد تزاد في الجملة والمقصود بزيادتها أنه يمكن الاستغناء عنها في الكلام، فإذا حذفت لا يتأثر المعنى وإنما زيدت للتوكيد وتقوية المعنى، ودلالتها على الزمن الماضي. [3]

واشترط ابن مالك وغيره لزيادة (كان) أن تكون بين شيئين متلازمين، وأن تكون بلفظ الماضي[4] وقد تفاوت العلماء في ذكر مواضع زيادتها في مؤلفاتهم.

فمن المواضع الواردة في زيادة (كان) أنها تزاد بين المسند والمسند إليه، وبين الصفة والموصوف، وبين الموصول وصلته، وبين المعطوف والمعطوف عليه، وبين الجار والمجرور، وبين (ما) التعجبية وفعل التعجب. وقاس بعض العلماء زيادتها في الموضع الأخير.

وجاء قول أم عقيل شاهدًا على زيادة (كان) بلفظ المضارع فحكم عليه كثير من العلماء

---

(١) ينظر: شرح التسهيل١٧٤/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣٩١/١ ، والمساعد ١ / ١٢٨ ، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري١١٨،تحقيق: عباس مصطفى الصالحي، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، وارتشاف الضرب ٢ / ٩٦٤والمقاصد النحوية٣٦٠/١.

(٢) ينظر نسبته في شرح التسهيل ٣٦٢/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٥٠١/١، والمقاصد انحوية٦٠١/٢. معنى(شمأل): ريح تهب ناحية القط ب، (بليل): بلولة بالماء، وأم عقيل هي فاطمة بنت أسد بن هاشم، أم علي بن أبي طالب، وهي من رواة الحديث. ينظر أسد الغابة ٢١٧/٦.

(٣) ينظر شرح ابن يعيش ٩٩/٧ ، والمقاصد الشافية ١٩٦/٢

(٤) شرح التسهيل ٣٦١/١،٣٦٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٩٨/١، وشرح ابن عقيل ١٣٦/١ – ١٣٨، وشرح الأشموني ٢٤١/١ – ٢٤٤.

بالشذوذ أو الندور؛ لأنهم اشترطوا لزيادة (كان) أن تكون بلفظ الماضي. [١]

وذهب الفراء إلى جواز زيادتها بلفظ المضارع فنُقل عنه أنه أجاز زيادة (يكون) بين (ما) التعجبية وفعل التعجب نحو: ما يكون أطول هذا الغلام، ويشهد لقوله قول الشاعر:

صَدّقتَ قائلَ ما يكون أحقَّ ذا

طفلًا يَبُذّ ذو السيادة يافعًا [٢]

وإنما منعوا زيادتها بلفظ المضارع لأن أكثر الشواهد على زيادة (كان) جاءت بلفظ الماضي، وأن الغرض من زيادتها الدلالة على زمن الماضي، أو تقويته. وعندما تكون بلفظ الماضي وتلزمه فتكون مبنية فهي تشبه الحرف الذي يأتي زائدًا في الجملة كالباء في خبر(ليس) في نحو قوله تعالى: (أليس الله بكاف عبده) [٣] أما المضارع فهو معرب؛ فأشبه الاسم، فتحصن عن الزيادة كما أن الأسماء لا تزاد (على المشهور) إلا شذوذًا.

وخرج بعضهم البيت على أن (تكون) ليس زائدة، وأن أنها ضمير مستتر فيها، وخبرها محذوف، و(ماجد) خبر (أنت) أي: أنت ماجد نبيل تكونه؛ أو تكون ذاك، والجملة اعتراضية بين المبتدأ والخبر. [٤]

وهناك مَن يرى أنها تزاد مطلقًا دون أن يشترط زمن الماضي. ونقل الرضي الجواز عن أبي البقاء واستدل له بقول حسان بن ثابت:

كأن سبيئة من بيت رأس

يكون مزاجها عسل وماء [٥]

وقيل إن (يكون) ليس زائدة واسمها ضمير (سبيئة) و(مزاجها عسل وماء) مبتدأ وخبر في موضع نصب خبر كان [٦]

إذن تبين من الخلاف السابق في زيادة (يكون) بلفظ المضارع أن زيادتها بلفظ الماضي قاسه كثير من العلماء بين (ما) التعجبية وفعل التعجب وجعلوه شاذًا بين حرف الجر والاسم

---

(١) ينظر شرح التسهيل ٣٦١/١، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١٩٣/٤، والبديع في علم العربية لابن الأثير ٤٦٢، وأو ضح المسالك ٢٢٧/١.

(٢) البيت من الكامل لم يعرف قائله ، ينظر الشاهد ورأي الفراء في شرح التسهيل ٣٦٢/١، وتمهيد القواعد ١١٦٢/٣، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري ٢٥٧. البذ: الغلبة، يافعًا: الأصل لما ارتفع عن الأرض، أي كبر الطفل.

(٣) ٦٣ من سورة الزمر

(٤) ينظر الدرر اللوامع للشنقيطي ص ٨٩، مطبعة كردستان العلمية –بدرب المسمط الجمالية، طبعة أولى ١٣٢٨، عدة السالك إلى تحقيق أو ضح المسالك لمحمد محي الدين عبد الحميد (بهامش أو ضح المسالك) ٢٢٧/١

(٥) ينظر شرح الرضي على الكافية ١٩٢/٤، وحاشية القليوبي على حاشية الأزهرية للشيخ خالد الأزهري تحقيق رمضان علي عبد الجواد الجلجموني، دار الكتب العلمية – بيروت– لبنان ٢٠١٨م.

البيت من الوافر، ديوان حسان ابن ثابت ص١٨، شرحه عبدأ. مهنا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ ١٩٩٤م. وهو من شواهد الكتاب ٤٩/١، والمفصل في صنعة الإعراب ٣٥٠، السبيئة: الخمر، بيت رأس: بلدة بالشام، مزاجها: ما يخلط بها

(٦) ينظر تمهيد القواعد ١١٣٠/٣.

المجرور، وما عدا ذلك جعله بعضهم مقيسًا على قلة وجعله بعضهم سماعيًا. (١)

فربما حمل الفراء على قوله بجواز زيادتها بلفظ المضارع بين (ما) التعجبية وفعل التعجب– أنه مقيس فيها بلفظ الماضي في الموضع نفسه، فلزوم (فعل) التعجب صيغة واحدة سلب المعنى منه، فزيدت فيه (كان) بلفظ الماضي للدلالة على تحقق التعجب فيه منذ زمن مع استمراره، وقد وردت عدة شواهد للفصل بـ (كان) في هذا الموضع فزيدت (يكون) للدلالة على أن التعجب في زمن الحاضر والمستقبل.

وكما أن الغرض من زيادتها في بيت أم عقيل (أنت تكون ماجد) هو الدلالة على زمن الحاضر والمستقبل. (٢)

ومن زيادتها بلفظ المضارع (وهي في غير التعجب) ما جاء في حديث عن النبي (صلى الله عليه وسلم) في قوله عن مكة المكرمة: (لا تحل لأحد من قبلي، ولا تحل لأحد يكون من بعدي). (٣) فجاءت (يكون) بلفظ المضارع فصلت بين الصفة والموصوف فهي زائدة لمجرد الكينونة في زمن المستقبل الذي دلت عليه كلمة(بعدي). (٤)

ولعل ورود أكثر من شاهد على زيادتها بلفظ المضارع جعل الفراء يقول بجوازه كما نقل عنه؛ نظرًا لتوسع الكوفيين في القياس على الشواهد القليلة. فقاس زيادتها في المضارع على زيادتها في الماضي بين (ما) التعجبية وفعل التعجب.

فعلى هذا يكون بيت أم عقيل شاذًا على مذهب من منع زيادة مضارع (كان).

ويكون شاذًا عند الفراء لأنها ليست بعد (ما) التعجبية.

وجائزًا على مذهب من أجاز زيادة مضارع (كان) مطلقًا.

تخفيف (أنَّ)

ـ بِأَنْكَ رَبيعٌ وغَيْثٌ مَرِيعٌ
وأَنْكَ هُنَاكَ تكونُ الثِّمالَا

نسب هذا البيت لجنوب أخت عمرو. (٥) وبه أكثر من شاهد سيظهر في الدراسة والتحليل.

(أنّ) المشددة من نواسخ الجملة الاسمية تدخل عليها فتنصب المبتدأ وترفع الخبر. فإذا خُففت

(١) ينظر ألفية بن مالك (وقد تزاد كان في حشو) ، والمقاصد الشافية ١٩٦/٢، ٢٤١/١، وشرح ابن عقيل١٣٦/١، وارتشاف الضرب١١٨٥/٣.

(٢) ينظر بحث (كان الزائدة) جواد بن محمد بن دخيل، مجلة جامعة الملك سعود م ١٧، كلية الآداب ص ٢٧–٥٣ ، ١٤٢٥هـ.

(٣) ينظر الحديث في مسند الإمام أحمد بن حنبل، حديث رقم (١٦٤٩١) ، والسيرة النبوية لابن هشام ٤١٦/٢، تحقيق: مصطفى إبراهيم الإبياري، وعبد الحفيظ الشلبي، الناشر: مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية ١٣٧٥هـ/١٩٥٥م.

وفي لفظ البخاري بدون (يكون) حديث رقم (١٨٣٣).

(٤) ينظر بناء الجملة في السيرة النبوية لابن هشام (رسالة دكتوراة) ص١٤٣ لعبد الغني موسي الأدبعي، الجمهورية اليمنية– صنعاء– كلية اللغات – قسم اللغة العربية والترجمة ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

(٥) البيت من المتقارب، ينظر نسبته في المقاصد النحوية ٧٥٥/٢، ومعجم الشواهد العربية ص ٣٥٨.سبق ترجمة الشاعرة

(أنْ) فاختلف البصريون والكوفيون في جواز عملها.

فمنع الكوفيون (وخالفهم الفراء) عملها في الظاهر والمضمر. (١)

ذهب البصريون إلى جواز إعمالها، وعللوا له، ووضعوا شروطًا.

أو لًا: أما علة إعمالها فإنها كانت تشبه الفعل وهي مثقلة، وقد عمل الفعل بعد تخفيفه بالحذف نحو: لم يك زيدٌ منطلقاً. وأنها يعد تخفيفها تشبه الفعل، وهي أكثر من (إن) المكسورة في هذه المشابهة؛ لأن المفتوحة تشبه الفعل (عض) مقصودًا به الماضي أو الأمر، بخلاف المكسورة فهي تشبه الأمر فقط نحو: (جِد).

ولأنها تطلب ما بعدها من جهة الاختصاص، ومن جهة وصليتها بمعمولها؛ لذلك كان لابد من تقدير اسم محذوف تعمل فيه، ولأنها لا تقع أولًا في موضع ابتداء فيجعل ما يليها مبتدأ؛ لأنها وإن كانت تدخل على المبتدأ إلا أنها تحيل معنى الجملة إلى المفرد، وتكون مبنية على ما قبلها؛ لذلك قويت عن المكسورة في العمل. (٢)

ثانيًا: وأما شروط عملها فاشترطوا أن يكون خبرها جملة. واختلفوا في اسمها.

الرأي الأول لبعض العلماء كابن الشجري، والجزولي، وغيرهما. فذهبوا إلى جواز عملها في الاسم الظاهر، فهي كالمثقلة فتعمل بدون شروط، فيجوز أن تنصب الاسم الظاهر بعدها على نية التثقيل. فتقول: علمت أنْ زيدًا قائمٌ، أو ضميرًا ظاهرًا نحو بيت:

بأنْك ربيع وغيث مريع .....

وأجازوا رفع ما بعدها على المبتدأ والخبر والجملة في محل رفع خبرها واسمها مستتر فيها. (٣)

الرأي الثاني: لمعظم العلماء، فقد اشترطوا أن يكون اسمها ضميرًا محذوفًا لا يجوز ظهوره، وأن خبرها جملة؛ وإنما قُدر فيها الضمير ليحصل ربط بينها وبين الجملة التي تليها رابط مقدر من حيث اللفظ بسبب هذا الاسم حيث يكون لها باسمها ارتباط، ولاسمها بالخبر ارتباط، فيحصل بينها وبين الجملة التي هي خبر اسمها ارتباط. وإنما طلبوا الارتباط اللفظي بينهما؛

لارتباط بينهما معنوي تام؛ لأن (أنْ) حرف موصول فهي مع صلتها في تقدير مفرد أي مصدر. (١)

---

(١) ينظر رأيهم في ارتشاف الضرب، الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي٢١٩، تحقيق فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، الناشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طبعة أولى ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م.

(٢) ينظر الكتاب ١٦٣/٣، ١٦٣ وشرح الأشموني ٣٢٠/١، وحاشية الصبان ٤٢٩/١.

(٣) ينظر الأمالي الشجرية لابن الشجري ١٥٣،١٥/٣، والمقدمة الجزولية لأبي موسي الجزولي ص ١١٥ تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد، مراجعة: حامد أحمد نبيل، فتحي محمد أحمد جمعة، الناشر: مطبعة أم القرى، والتبصرة والتذكرة للصيمري ٤٦٠/١، تحقيق أحمد مصطفى علي الدين، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث- بجامعة أم القرى- مكة المكرمة، طبعة أولى ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، والأزهية في علم الحروف ص٦٣،٦٢.

واختلفوا في نوع الضمير المحذوف:

أولًا: ذهب سيبويه ومن معه إلى أن اسم (أنْ) يكون ضميرًا ولم يشترطوا كونه ضمير شأن فذكر سيبويه في حديثه عن (أنْ): أنها لا تخفف في الكلام أبدًا وبعدها الأسماء إلا وأنت تريد الثقيلة مضمرًا فيها الاسم، فقدر ضمير الشأن في قول الشاعر:

في فتيةٍ كسيوفِ الهندِ قد علموا
أن هالكٌ كلُّ من يَحْفَى وينتعلُ [٢]

وقدر غير ضمير الشأن في قوله تعالى: (وناديناه أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا) [٣] كأنه قال عز وجل: أنك قد صدقت الرؤيا. ونحو: تيقنت أن لا تفعل ذاك. أي: أنْك لا تفعل. فـ (أنْ) هنا مخففة؛ لأنها وقعت بعد اليقين. وتبعه ابن مالك، وأبو حيان، والمرادي، فلم يلزموا أن يكون اسمها ضمير الشأن وهو رأي الفراء حيث ذكر أن العرب تخفف (أنْ) وتعملها نحو قول الشاعر (بأنْك ربيع وغيث مريع).

ويفهم من كلام ابن مالك في شرح التسهيل وجوب عملها فإنه نص على أنه (لا يجوز في المخففة أن تلغى، بل يجب لأن تنصب اسمًا لا يبرز إلا في الضرورة. [٤]

ثانيا: ذهب كثير من العلماء كالجرجاني، وابن الحاجب، وابن هشام، والمالقي، والشيخ خالد إلى أنه يلزم أن يكون اسمها المحذوف ضمير الشأن وغير ذلك ضرورة [٥]

بعد الانتهاء من دراسة استشهاد النحاة وتفصيل الآراء تبين أن في هذا البيت أكثر من شاهد:[٦]

الشاهد الأول: ظهور اسم (أنْ) المخففة وهو شاذ وضرورة عند من اشترط عملها في المضمر فقط.

الشاهد الثاني: كون اسم (أنْ) غير ضمير الشأن فقد جاء لضمير الحاضر، وهو جائز عند من أجازه وشاذ عند من اشترط كونه ضمير الشأن.

---

(١) شرح الرضي ٤٦٩/٢

(٢) من البيت البسيط، وهو للأعشى من ديوانه ص ٥٩، شرح محمد حسين، الناشر مكتبة الآداب بالجماميز، ورواية الديوان (أنْ ليس يدفع عن ذي الحيلة الحيل) فخففت (أن) وأضمر اسمها. معنى (يحفى) يمشي بدون نعل، و(ينتعل) يمشي بالنعل، والمراد التسوية بين الغني والفقير في الموت. والبيت من شواهد الكتاب ١٦٤/٣، والأمالي الشجرية ١٥٣/٣، وشرح ابن يعيش٧٤/٨.

(٣) ١٠٤،١٠٥ من سورة الصافات.

(٤) ينظر الكتاب١٦٤/٣-١٦٥، ومعاني القرآن للفراء ٩٠/٢، وشرح التسهيل ٤١/٢ ، ٤ /٨، والتذييل والتكميل ١٦١/٥، والجنى الداني ٢١٨/١.

(٥) ينظر العوامل المائة النحوية في أصول اللغة العربية للجرجاني ص ١٦١، شرح الشيخ خالد الأزهري تحقيق: البدراوي زهران، الناشر: دار المعارف – القاهرة – الطبعة الثانية ، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١٨٧/٢، تحقيق: موسي بناي العليلي، الناشر: مطبعة العاني – بغداد – وزارة الأوقاف العراقية، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣٢٢/١، ورصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي ١١٤.

(٦) ينظر عدة السالك بهامش أوضح المسالك ٣٢٣/١.

الشاهد الثالث: مجيء خبر(أنْ) اسمًا مفردًا (بأنْك ربيع) وجملة (وأَنْكَ هناك تكون الثمالا) والأصل في الخبر أن يكون جملة، ولكن عندما ظهر الاسم فجاء الخبر مفردًا وجملة.

ولعل رأي سيبويه ومَنْ معه أرجح في أن اسم (إنْ) يكون مستترًا ويجوز أن يكون ضميرًا حاضرًا وإن كان الأكثر فيه أن يكون ضمير الشأن. وهو أيضًا رأي الفراء الذي يُعتمد على رأيه كثيرًا في الأخذ بمذهب الكوفيين.

أسماء لازمت النداء

يَدْعوه سرًّا وإعلانًا لِيرْزُقَهُ

شَهَادَة بَيدَيْ مِلْحادةِ غُدَرِ

جاء الشاهد في باب (أسماء لازمت النداء) ونُسب لأم عمران بنت الحارث [١]

فهناك أسماء ملازمة للنداء ذكر العلماء منها ما كان على وزن (فُعَل) معدولًا نحو: يا لُكَع. معدولة عن (ألكَع)، ويا خُبث. معدولة عن (خبيث)، ويا غُدْر. معدولة عن (غادر)، ويا فُسَق. معدولة عن (فاسق).

اختلف العلماء في القياس عليها. فذهب بعضهم منهم الصيمري وابن مالك، وابن عقيل، وابن هشام، وغيرهم. إلى أن ما كان على وزن (فُعَل) معدولًا يقتصر فيه على السماع ولا يقاس عليه؛ لأنه لم يكثر كثرة تجعله مقيسًا. [٢]

وذهب فريق آخر إلى أنه يجوز القياس عليه فقد ذكر المبرد أنه إذا أردت بـ (فُعَل) مذهب المعرفة جاز أن تبني في النداء من كلّ فِعْل (فُعَل) لأن المنادى مشار إليه فتقول: يا فُسَق، ويا خُبَث. تريد: يا فاسق، ويا خبيث.

وممن أجاز القياس أيضا ابن عصفور، وابن الوردي، ونسب لسيبويه. [٣]

واختلفوا أيضًا في خروج نحو: (فُعَل) و(فعال) عن النداء.

فذهب معظم النحاة إلى أنه لا يجوز خروج هذه الأسماء عن النداء وحُكم على البيت أنه ضرورة، فقد كانت (غُدر) معرفة في النداء. فنُقل إلى الصفة فصار نكرة لخروجه عن الإشارة فنعت به (ملحادة) فصار مثل حُطَم، ولُيَد.

---

(١) البيت من البسيط قائلته أم عمران بن الحارث الخارجي الراسبي، كان ابنها عمران من أحد نساك الخوارج قتل في يوم دولاب سنة ٦٥هـ، فرثته أمه بأبيات منها هذا البيت. ينظر ترجمتها في أعلام النساء ص ٣٤٥. ونُسب البيت لها في الكامل في اللغة والأدب للمبرد ٢٣٠/٣، والأغاني١٥٥/٦، والدرر اللوامع ١٥٤/١، معنى (ملحادة): هو من جار عن الحق.

(٢) ينظر التبصرة والتذكرة للصيمري ٣٥٣/١، وشرح التسهيل ٤١٩/٣، وألفية ابن مالك في أسماء ملازمة للنداء، وشرح ابن عقيل ١٢٦/٣، والمقاصد الشافية٣٥٥/٥ ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤٠/٤ وشرح الألفية للمكودي٢٤٨/١.

(٣) ينظر الكامل في اللغة والأدب ١٢٣٠/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٠٩/٢، وتحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة شرح الألفية لابن الوردي٧٤/١، تحقيق ودراسة: عبد الله بن علي الشلال، الناشر: مكتبة الرشد– الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م، ينظر نسبته إلى سيبويه في التذييل ١٠/١٤.

وأما قوله صلى الله عليه وسلم: (لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس في الدنيا لكع بن لكع) فذكروا أنه ليس مما يختص بالنداء، ولا معدولًا، لأنه مصروف فهو وصف كـ(حطم). (١)

وذهب بعض العلماء أن الغالب استعمالها في النداء وأنها قد تأتي نكرة مصروفة في غير النداء.

قال في تهذيب اللغة يقال: رجلٌ غدرٌ. أي: غادر، رجلٌ لكعٌ. أي: لئيم، نونها كلها، وهو الصواب إنما يترك حرف باب (فُعَل) إذا كان اسمًا معرفة مثل عُمَر وزُفر. (٢)

لعله يُفهم من قوله إنه إذا استعملت نحو: (غدر) في النداء كانت معرفة وفي غير النداء كانت نكرة مصروفة؛ لأنه صرح بقوله: فأما (غدر) فإنه نعت مثل حطم فهو ينصرف؛ لأن العرب استعملت (فُعَل) عدة استعمالات، منها صفة مصروفة، ومنها ما عُدل واستعمل في النداء للمبالغة فهو غير مصروف. (٣)

وقد اضطرب النقل عن بعض العلماء في حكم خروجها عن النداء فنجد سيبويه ذكر في بعض المواضع: "أنهم لا يقولون في غير النداء جاء في خُباث، ولا لُكع، ولا فُسق" وفي موضع آخر يذكر: "ومما جاء في الوصف منادى وغير منادى: يا خُباث، ويا لُكاع" ووقد أشار الشيخ عضيمة إلى هذا الأمر. (٤)

ونجد أبا حيان في (التذييل) جعل حديث (لكع بن لكع) مما لا يختص بالنداء، وليس بمعدول؛ لأنه وصفه كحطم،

وجعل بيت أم عمران (ملحادة غدر) ضرورة؛ لأنه استعمل في غير النداء، وأنه كان معرفة في النداء، فنقل إلى الصفة، فصار نكرة لخروجه عن الإشارة فنعت به، ولحق برجل كحطم، ومال لُبَد.

في حين ذكر في (الارتشاف) أن (لكع) في الحديث، و(غدر) في البيت وصف كحطم وانهما لا يكونان من المختص بالنداء (٥) فجعل (غُدر) مما لا يختص بالنداء.

وعدم التفريق له وجهه المقبول لأنه لا فرق في المعنى بين الحديث والبيت فالمقصود بهما

---

(١) ينظر المقتضب ٢٣٥،٢٣٦/٤، والأصول في النحو ٣٤٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٠٦/٢، والتبصرة والتذكرة للصيمري ٣٥٣/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢١٩/٢، والتذييل ١٠/١٤، وهمع الهوامع ٦١/٢، والدرر اللوامع ١٥٤/١، وينظر الحديث في سنن الترمذي ٤٩٣/٤ حديث رقم (٢٢٠٩).

(٢) ينظر تهذيب اللغة للأزهري ٨٧،٨٨/٨، تحقيق محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، ومختار الصحاح لأبي بكر الرازي ٢٢٥، تحقيق يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية، الدار النموذجية– بيروت – صيدا، الطبعة: الخامسة ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م، ولسان العرب٨/٦ (غدر).

(٣) ينظر شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ص٢٧٥، تحقيق: مهدي عبيد جاسم، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م.

(٤) ينظر هامش المقتضب ٢٣٧/٤.وينظر قول سيبويه في الكتاب ١٩٨/٢، ٢٧٢/٣.

(٥) ينظر التذييل ١٢/١٤، وارتشاف الضرب ٢٢٢٦/٥.

اللئيم فجاء على وجه من أوجه استعمال العرب لـ (فُعَل) وهو كونها مصروفًا. وإن كان الغالب في استعمالها في النداء

فعلى كلا المذهبين يخرج بيت أم عمران (ملحادة غدر) على القلة أو الضرورة.

توكيد الفعل

مَنْ يُثْقَفَنْ مِنْهُمْ فَلَيسَ بِآيِبٍ ...

أبدًا وقتل بني قتيبة شافي

نسب البيت لبنت أبي الحصين، [١] ولبنت مره بن عاهان، ويرجح هذا الاسم لأنه في معظم الكتب التي نسبته إليها ورجحه صاحب (فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي). وإن كان يبدو أن الاسمين واحد فقد ذكر صاحب (أشعار النساء): أنها بنت مرة بن عاهان أبي الحصين.[٢]

ورد هذا الشاهد في باب نون التوكيد حيث لحقت نون التوكيد الخفيفة الفعل المضارع (مَنْ يُثْقَفَنْ) الواقع فعل الشرط لأداة الشرط (مَنْ) وقد عدَّه بعض العلماء ضرورة، وعدَّه بعضهم قليلًا.

وتوضيح القول في ذلك أنهم أجازوا أن تلحق نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة الفعل المضارع في بعض الحالات، [٣] منها الفعل المضارع الواقع شرطًا بعد (إمّا) وهي (إنْ) المؤكدة بـ (ما)، نحو قوله تعالى: (فإمّا تثقفنهم في الحرب). [٤] وعلة دخول (ما) أنهم شبهوا (ما) باللام التي في (لتفعلن) لما وقع التوكيد قبل الفعل ألزموا النون آخره كما ألزموا هذه اللام.

فإذا دخلت النون الفعل المضارع الواقع بعد غير (إمّا) من أدوات الشرط(مثل قول بنت مرة) فاختلفوا فيه بين القلة والضرورة.

فذهب بعضهم إلى أنه قليل ومنهم ابن مالك، ومن تبعه من شراح الألفية، والرضي، والعيني، واختاره صاحب النحو الوافي. والعلة عندهم أنه غير واجب كما ذكر سيبويه [٥] أنه قد تدخل النون بغير (ما) في الجزاء، وذلك قليل في الشعر، شبهوه بالنهي حين كان مجزومًا غير واجب.

وذهب بعض العلماء ومنهم المبرد وابن السراج والقيرواني وغيرهم إلى أن إلحاق نون التوكيد للمضارع بعد غير (إمّا) ضرورة، وحجتهم أنه إن كان الجزاء بغير (ما) يقبح دخولها؛ لأنه

---

(١) البيت من الكامل، ينظر نسبته في شرح أبيات سيبويه ليوسف بن أبي سعيد السيرافي ٢٣٨/٢.

(٢) ينظر بلاغات النساء ١٧٢/١، وفرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ٣١/١، خزانة الادب ٣٩٩/١١. فالبيت لابنة مرة ابن عاهان، قالته حين قُتل أبوها، تحرض قومها على الانتقام من بني قتيبة قتلة والدها.

(٣) ينظر التصريح بمضمون التوضيح ٢٠٣/٢، ٢٠٤.

(٤) من الآية ٥٧ من سورة الانفال.

(٥) ينظر الكتاب ٥١٥/٣، تسهيل الفوائد ٢١٦، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٤٨٦/٤،وشرح ابن عقيل ١٤٠/٣، أو ضح المسالك١٠٠/٤، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك لابن قيم الجوزية ٧٧/٢، وشرح الاشموني ٢٢١/٣، والمقاصد النحوية ١٨٠٦/٤

خبر يجب آخره بوجوب أوله. وأنه رأي سيبويه.[١]

يُلاحظ أن بعض العلماء من كلا الفريقين جعل مذهبه موافقًا لمذهب سيبويه. وهذا نص سيبويه: "وقد تدخل النون في بغير (ما) في الجزاء، وذلك قليل في الشعر شبهوه بالنهي حين كان مجزومًا غير واجب"

وذكر شواهد على إلحاق نون التوكيد مع أدوات الشرط مختلفة (متى، مهما، مَنْ) ثم ذكر شاهدًا على دخول نون التوكيد للفعل المجزوم بـ (لم) ثم قال: "شبّهه بالجزاء حيث كان مجزومًا، وكان غير واجب، وهذا لا يجوز إلا في اضطرار، وهي في الجزاء أقوى" [٢]

فربما مَن جعل دخول نون التوكيد على الجزاء بغير (ما) قليلًا أنه رأى وروده في عدة شواهد أخرجتها عن حد الضرورة إلى القلة، وأخذًا بقول سيبويه: "وقد تدخل النون بغير (ما) في الجزاء"، وتعليله لذلك: " شبهوه بالنهي حين كان مجزومًا غير واجب". وشرحها أبو علي: "بأنهم شبهوه بالنهي؛ لأن الجزاء فعل مجزوم، والنهي فعل مجزوم وهو غير واجب كما، أن النهي غير واجب."[٣] وقول سيبويه: " وهي في الجزاء أقوى"

ومن قال بأنه ضرورة لعله أخذ بقول سيبويه: " وذلك قليل في الشعر"، وقوله: "وهذا لا يجوز إلا اضطرارًا "

ولعل الراجح القول بأنه قليل؛ وخاصة مع الشرط الذي يتحدث عن المستقبل لأنه يتوافق مع التوكيد.

فالتأكيد في قول بنت مرة: (من يثقفن في الحرب ليس بآيب .....) ملائم لغرض البيت حيث أرادت التأكيد على الانتقام من قتلة أبيها بأن من يجدوه فلن يفلت من الانتقام. فاستخدمت نون التوكيد، والباء في خبر (ليس)، وكلمة (أبدًا)، وهذا يعني أنها تعمدت إدخال نون التوكيد.

ولعل سيبويه يقصد بقوله: "وهذا لا يجوز إلا في اضطرار" دخول نون التوكيد للمضارع المجزوم بـ(لم)؛ لأنه قال بعد ذلك: "وهي في الجزاء أقوى" فكأنه فرق بين الشرط والمجزوم بـ(لم)؛ لأن (لم) تقلب الفعل المضارع لزمن الماضي الذي يتنافى مع التوكيد الذي يراد به المستقبل، لذلك خُصَّ به المضارع والأمر دون الماضي.

---

(١) ينظر المقتضب ١٤/٣، والأصول في النحو ٢٠٠/٢، ما يجوز للشاعر في الضرورة للقيرواني ص ٣٢٦ ، تحقيق: رمضان عبدالتواب ود صلاح الدين الهادي ـ دار العروبة ، الكويت، بإشراف دار الفصحى – مصر، والمفصل ٤٥٧، وارتشاف الضرب ٢٣٨٥/٥، وهمع الهوامع ٦١٣،٦١٥/٢ ، وخزانة الأدب ٣٨٧/١١

(٢) الكتاب ٥١٥،٥١٦/٣ ،

(٣) ينظر التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي ١٨/٤ تحقيق: عوض بن حمد القوزي، طبعة أولى ١٤١٥، ١٩٩٥م.

الخـــــــاتمة

الحمد لله الذي تتم بفضله الصالحات. فبعد أن انتهت الدراسة يمكن إيجاز نتائجها فيما يلي:

ـ ثقة النحاة بمأثور المرأة حيث استشهدوا بكثير مما ورد عنها من شعر ونثر ومرويات السنة. فلم يرد في مسائل الخلاف بين علماء النحو (على حد علمي) أن ضعّف فريق أدلة فريق آخر لاستشهاده بقول امرأة.

ـ استشهاد النحاة بشواهد المرأة في عصور مختلفة. وقد تناولت الدراسة شواهد لنساء من العصر الجاهلي مثل: الخرنق بنت بدر بن هفان، ونساء من عصر صدر الإسلام مثل: صفية بنت عبد المطلب، ونساء من العصر الأموي نحو: ميسون بنت بحدل، وغيرهن.

ـ بناء وتدعيم بعض القواعد النحوية بشاهد قالته امرأة، كما في اثبات أن (جميع) من ألفاظ التوكيد المعنوي. فقد ذكر ابن مالك أنه ظفر بشاهد:

فداك حي خولان جميعهم وهمدان.

ـ فتح الخلاف النحوي بين العلماء بشاهد قالته امرأة كما في قول هند بينت أبي سفيان:

لأنكحن ببه

فقد اعتمد من أجاز نقل العلم من حكاية الصوت على هذا الشاهد. وما جاء بعده من شواهد كقول ابن عمر ـ رضي الله عنه ـ "جاء ببه "، وقول الفرزدق: "وبايعت أقوامًا ووفيت بعهدهم وببه بايعته غير نادم" يعد تابعا في استعمال لقب (ببه) لهند الذي لقبت به ابنها عبد الله بن الحارث.

ـ استشهاد النحاة بأشعار النساء أكثر من نثرهن، وظاهرة تغليب الشواهد الشعرية في الاستشهاد واضحة في كل كتب النحو سواء أكانت الشواهد لرجل أم امرأة.

ـ وجود أكثر من شاهد للمرأة في المسألة الواحدة، مثل تخفيف (إن) فجاء قول امرأة من قريش: "إن جاء لخاطبًا" وبيت:

ثكلتك أمك إن قتلت لمسلمًا

حلت عليك عقوبة المتعمد

ـ احتملت بعض مرويات المرأة أكثر من شاهد نحوي كما ورد في قول الخِرْنِق بنت هفان:

لاَ يَبْعَدَنْ قَوْمي الَّذين هُمُ ...

سُمُّ الْعُدَاةِ وآفةُ الْجُزْرِ

النَّازِلينَ بِكُلِ مُعْتَرَكٍ ...

والطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ ٱلأَزرِ

فقد جاء شاهدًا على تعدد النعت، ونصب معمول الصفة المشبهة، وتوكيد الفعل المضارع ب (النون).

وكما في قول الخنساء:

كأنْ لم يكونوا حِمًى يُتَّقَى

إذِ الناسُ إذْ ذَاكَ مَنْ عَزَّ بَزَّا

جاء شاهدًا في باب الابتداء، والإضافة، والنواسخ. وغيرهم.

قائمة المصادر والمراجع

حرف الألف

- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي. تحقيق: رجب عثمان رمضان، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، طبعة أو لى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- الإرشاد إلى علم الإعراب لمحمد بن أحمد الكيشي، تحقيق: عبد الله علي بن الحسين البركاتي، ومحسن سالم العميري، جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي. ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، لابن قيم الجوزية تحقيق: محمد بن عوض بن محمد السهلي، الناشر: أضواء السلف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤م.
- الأزهية في علم الحروف للهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- الاستشهاد والاحتجاج باللغة محمد عيد، طبعة عالم الكتب ١٩٨٨ م
- أسد الغابة في معرفة الصحابة، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم عز الدين ابن الأثير، تحقيق: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى: ١٤١٥هـ - ١٩٩٤ م.
- أشعار النساء لمحمد بن عمران المرزباني تحقيق سامي مكي العاني، وهلال ناجي، الناشر عالم الكتب
- الأصول في النحو لأبي بكر ابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.
- أعلام النساء في عالمي العرب والإسلام لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت
- إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز . الطبعة الأولي سنة ١٤١٧هـ . ١٩٩٦م . عالم الكتب بيروت.
- الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني، تحقيق: سمير جابر الناشر: دار الفكر - بيروت الطبعة الثانية
- الاقتراح في أصول النحو للسيوطي. تحقيق: محمود فجال، الناشر: دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ - ١٩٢٦ م.
- أمالي ابن الشجري لضياء الدين أبوالسعادات المعروف بابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى،١٤١٣ هـ -١٩٩١م
- أمالي القالي لأبي علي القالي. تحقيق: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية، ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٦ م.
- الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة للربعي الموصلي. تحقيق: حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.

ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين لعبد الرحمن بن محمد أبي البركات، كمال الدين الأنباري، الناشر: المكتبة العصرية الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
ـ أو ضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لجمال الدين، ابن هشام تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع
ـ الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب تحقيق: موسي بناي العليلي، الناشر: مطبعة العاني – بغداد – وزارة الأو قاف العراقية.
حرف الباء
ـ البداية والنهاية لأبي الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير، الناشر دار إحياء التراث العربي، طبعة أو لى ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م..
ـ البديع في العربية لابن الأثير، تحقيق ودراسة: فتحي أحمد علي الدين، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ
ـ البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي ن دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ،١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م.
ـ البصائر والزخائر لأبي حيان التوحيدي. تحقيق: وداد القاضي، الناشر: دار صادر، بيروت، ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م.
ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان- صيدا.
ـ بلاغات النساء لابن طيفور. صححه وشرحه: أحمد الألفي، الناشر: مطبعة مدرسة والدة عباس الأول، القاهرة، ١٣٢٦ هـ – ١٩٠٨ م.
ـ بناء الجملة في السيرة النبوية لابن هشام (رسالة دكتوراة) ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، عبد الغني موسي الأدبعي، الجمهورية اليمنية- صنعاء- كلية اللغات – قسم اللغة العربية والترجمة
ـ البيان والتبيين عمرو بن بحر الشهير بالجاحظ، الناشر: دار ومكتبة الهلال- بيروت، ١٤٢٣ هـ
حرف التاء
ـ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي تحقيق: بشار عواد معروف دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢ م
ـ التبصرة والتذكرة للصيمري، تحقيق أحمد مصطفى علي الدين، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى- مكة المكرمة، طبعة أو لى ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م

ـ تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة شرح الألفية لابن الوردي، تحقيق ودراسة: عبد الله بن علي الشلال، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.
ـ التحفة السنية شرح المقدمة الأجرومية لمحمد محي الدين عبد الحميد، دار الفيحاء دمشق، ومكتبة دار السلام – الرياض، طبعة أولى ١٩٩٤م / ١٤١٤هـ.
ـ والتخمير (شرح المفصل) للخوارزمي، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبان، طبعة أولى ١٩٩٠م
ـ تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
ـ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار القلم – دمشق، الطبعة الأولى.
ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك. تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ –١٩٦٧ م.
ـ والتصريح بمضمون التوضيح لابن هشام، المؤلف الشيخ خالد الأزهري، دار الكتب العلمية –بيروت– لبنان
الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.
ـ تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م
ـ وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد لمحمد بدر الدين الدماميني، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ – ١٩٩٨م.
ـ تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش. تحقيق: د / علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ.
ـ تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م
ـ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي. تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٨٨ م.
حرف الجيم
ـ الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م.

ـ الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، الأستاذ محمد نديم فاضل، الناشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط أولى ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م.
ـ جهود المرأة في نشر الحديث وعلومه إعداد: عفاف عبد الغفور حميد، جامعة العلوم الإسلامية بماليزيا، نشر مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج ١٩، ع ٤٢، رمضان ١٤٢٨ هـ

حرف الحاء
ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك. لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الناشر: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م.
ـ حاشية القليوبي على حاشية الأزهرية للشيخ خالد الازهري، تحقيق رمضان علي عبد الجواد الجلجموني، دار الكتب العلمية ـ بيروت، لبنان ٢٠١٨م.
ـ حاشية يس على التصريح على التوضيح. للشيخ يس بن زين الدين الحمصي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابلي.
ـ الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي. قرأه وعلق عليه يحي مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طبعة أو لى:١٤٢٤م /٢٠٠٣م.
ـ الحماسة البصرية لأبي الحسن البصري، تحقيق: مختار الدين أحمد الناشر: عالم الكتب – بيروت.

حرف الخاء
ـ خزانة الأدب للبغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.
ـ الخصائص لابن جني، تحقيق: محمد على النجار، الناشر عالم الكتب، بيروت.
حرف الدال
ـ الدرر اللوامع للشنقيطي، مطبعة كردستان العلمية بدرب المسمط الجمالية، ط أو لى ١٣٢٨
ـ الدر المنثور في طبقات ربات الخدور لزينب بنت علي يوسف فواز العاملي. الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، الطبعة الأولى، ١٣١٢ هـ.
ـ دلائل النبوة للبيهقي، دار الكتب العلمية – بيروت طبعة أو لى ١٤٠٥هـ
ـ دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، بقلم/عبد الله بن صالح الفوزان، دار المسلم للنشر والتوزيع.
ـ ديوان الأعشى شرح محمد حسين، الناشر مكتبة الآداب بالجماميز.
ـ ديوان الخرنق بنت بدر بن هفان، تحقيق: يسري عبد الغني عبد الله، الناشر: دار الكتب العلمية، سنة النشر: ١٤١٠ هـ– ١٩٩٠م.

ـ ديوان ابن الدمينة. شرح: محمد الهاشمي البغدادي، طبع بنفقة محي الدين رضا، الطبعة الأولى، ١٣٣٧ هـ – ١٩١٨ م، مطبعة المنار بمصر.
ـ وديوان امرئ القيس، اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م
ـ ديوان حسان ابن ثابت، شرحه عبدأ. مهنا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ ١٩٩٤م
ـ ديوان الخنساء، شرحه: حمد وطماس، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤م
ـ وديوان علقمة بن عبدة، شرحه وعلق عليه سعيد نسيب مكارم، دار صادر بيروت، طبعة أو لى ١٩٩٦م.
ـ ديوان المعاني لأبي هلال العسكري، دار الجيل، بيروت.

حرف الراء

ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي. تحيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
ـ الروضة الفيحاء في أعلام النساء، لياسين بن خير الله بن محمود بن موسى الخطيب العمري. تحقيق: حسام رياض عبد الحكيم، طبعة أو لى ٢٠٠٠مـ ١٤٢٠هـ، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت، لبنان.

حرف الزاي

ـ زهر الآداب وثمر الألباب لإبراهيم بن علي القيرواني، الناشر: دار الجيل، بيروت.

حرف السين

ـ سر صناعة الإعراب لابن جني الناشر: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان الطبعة: الأولي ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م.
ـ سفر السعادة وسفير الإفادة لعلي بن محمد علم الدين السخاوي، تحقيق: محمد الدالي، تقديم: شاكر الفحام، الناشر: دار صادر، الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م.
ـ سنن الترمذي. تحقيق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض، الناشر: دار العرب الإسلامي، بيروت ١٩٩٨م.
ـ والسيرة النبوية لابن هشام تحقيق مصطفى إبراهيم الإبياري، وعبد الحفيظ الشلبي، الناشر: مصطفى البابي الحلبي وأو لاده بمصر، الطبعة الثانية ١٣٧٥هـ/١٩٥٥م.

حرف الشين

ـ شاعرات العرب في الجاهلية والإسلام، لبشير يموت، المكتبة الأهلية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٥٢ هـ – ١٩٣٤ م.

ـ الشاهد في الدرس النحوي بين القواعدية، والتفسير النصي والتفسير التاريخي أ.د/ يحيي عباينة، الناشر: دار الكتاب الثقافي.
ـ وشرح أبيات سيبويه ليوسف بن أبي سعيد السيرافي، تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم راجعه: طه عبد الرؤوف سعد الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، عام النشر: ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤م.
ـ شرح أشعار الهذليين للحسن بن الحسين السكري، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، ومراجعة: محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، مطبعة المدني – القاهرة،
ـ وشرح الأشموني. لعلي بن محمد الأُشْمُوني، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨مـ
ـ شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م.
ـ شرح الجمل لابن خروف، تحقيق ودراسة: سلوى محمد عمر عرب، نشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي – ١٤١٩هـ
ـ شرح الجمل لابن عصفور. تحقيق: فواز الشعار، إشراف إميل بديع يعقوب، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.
ـ شرح ديوان الحماسة للمرزوقي. تحقيق: فريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣ م.
ـ شرح الرضي على شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: يوسف حسن عمر ١٣٩٨ هـ – ١٩٧٨ م جامعة قاريونس.
ـ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. لابن هشام الأنصاري، المحقق: عبد الغني الدقر، الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.
ـ شرح شواهد المغني للسيوطي. تعليق: ابن التلاميذ الشنقيطي، تحقيق: أحمد ظافر كوجان الناشر: لجنة التراث العربي، ١٣٨٦ هـ – ١٩٦٦ م.
ـ شرح ابن عقيل. تحقيق: محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع.
ـ شرح الفصيح لابن هشام اللخمي، تحقيق: مهدي عبيد جاسم، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٨ م
ـ شرح الكافية الشافية لابن مالك. تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى.

ـ شرح الكتاب للسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م
ـ شرح المفصل لابن يعيش. عالم الكتب، بيروت، المتنبي القاهرة.
ـ شعب الإيمان للبيهقي، أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة الأولى، ١٤١٠
ـ الشعر والشعراء لابن قتيبة الدينوري. الناشر: دار الحديث، القاهرة ١٤٣٢هـ
ـ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك. تحقيق: طه محسن، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ، الطبعة الثانية، ١٤١٣ هـ.
حرف الصاد
ـ الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري، مادة (ش. هـ. د) تحقيق: أحمد عبد الغفار عطار، الناشر دار العلم للملايين– بيروت– لبنان، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
ـ صحيح البخاري. تحقيق: محمد زهير بن ناصر، الناشر: دار طوق النجاة.
ـ صحيح مسلم باب صيام النبي صلى الله عليه وسلم للإمام مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري ت: محمد فؤاد عبد الباقي الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت
حرف الطاء
ـ طبائع النساء وما جاء فيها من عجائب وأسرار لابن عبدربه الأندلسي. مكتبة القرآن، القاهرة.
حرف العين
ـ العوامل المائة النحوية في أصول اللغة العربية للجرجاني، شرح الشيخ خالد الأزهري تحقيق د/ البدراوي زهران، الناشر: دار المعارف – القاهرة – الطبعة الثانية
ـ العين للخليل بن أحمد الفراهيدي البصري، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.
حرف الغين
ـ غريب الحديث لأبي سليمان حمد بن محمد المعروف بالخطابي، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، خرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي، الناشر: دار الفكر – دمشق.
حرف الفاء
ـ فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه للأسود الغندجاني، تحقيق: محمد على سلطاني، جامعة دمشق، دار النبراس.
ـ الفصل بين المتضايفين لمعمول المصدر المضاف جمعة حسين محمد، مجلة العلوم الإسلامية العدد الرابع ١٤٣١هـ، جامعة تكريت.

ـ والفصول المفيدة في الواو المزيدة لصلاح الدين خليل بن عبد الله الدمشقي، تحقيق: حسن موسى الشاعر دار البشير،
عمان، ط أو لى ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م.
حرف القاف
ـ القراءة في المبسوط في القراءات العشر للأصفهاني، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، دمشق سنة ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م.
حرف الكاف
ـ الكامل في اللغة والأدب محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم الناشر: دار الفكر العربي – القاهرة، الطبعة: الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.
ـ (كان الزائدة) جواد بن محمد بن دخيل، مجلة جامعة الملك سعود، كلية الآداب، ١٤٢٥هـ.
ـ الكتاب لسيبويه. تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت.
ـ الكناش في النحو والصرف لأبي الفداء عماد الدين صاحب حماة، تحقيق: رياض بن حسين الخوام، الناشر المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠م.
حرف اللام
ـ اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري. تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر دمشق، الطبعة الأولى،١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.
ـ لسان العرب لمحمد بن مكرم جمال الدين ابن منظور، الناشر: دار صادر – بيروت الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ.
ـ اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
ـ لمع الأدلة في أصول النحو لابن الأنباري، ضمن كتاب (رسالتان) لابن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو ، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ – ١٩٥٧م.
حرف الميم
ـ المؤلفات من النساء ومؤلفاتهن من التاريخ الإسلامي. لمحمد خيري رمضان، دار ابن حزم، الطبعة الثانية، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠م.
ـ ما يجوز للشاعر في الضرورة للقيرواني، تحقيق: رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي ـ دار العروبة، الكويت، بإشراف دار الفصحى، مصر.
ـ مجالس العلماء لثعلب تحقيق: عبد السلام هارون، النشرة الثانية، دار المعارف بمصر.

ـ مختار الصحاح لأبي بكر الرازي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا، الطبعة: الخامسة ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م
ـ المرأة العربية في جاهليتها وإسلامها. لعبد الله عفيفي، الناشر: مكتب الثقافة، المدينة المنورة، ١٣٥٠ هـ – ١٩٣٢م.
ـ المسائل الحلبيات لأبي على الفارسي، تحقيق: حسن هنداوي، الناشر: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.
ـ المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل. تحقيق: حمد كامل بركات، دار الفكر دمشق ١٤٠٠هـ /١٩٨٠م
ـ معاني القرآن للأخفش. تحقيق: هدى قراعه، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ – ١٩٩٠م.
ـ معاني النحو لفاضل السامرائي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.
ـ معجم الأدباء لياقوت الحموي. تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.
ـ معجم الشعراء لمحمد بن عمران المرزباني تصحيح وتعليق ف– كرنكو، مكتبة القدسي، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط الثانية ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.
ـ معجم الشواهد العربية، لعبد السلام هارون، مكتب الخانجي القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٢ م.
ـ المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية لإميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت.
ـ معرفة السنن والآثار للبيهقي تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي الناشرون: جامعة الدراسات الإسلامية كراتشي – باكستان، دار الوفاء، المنصورة – القاهرة وغيرهما، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ – ١٩٩١م
ـ مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري. ت: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م.
ـ مفتاح العلوم للسكاكي، ضبطه وعلق عليه: نعيم زرزور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة الثانية، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.
ـ المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري تحقيق: علي بوملحم، مكتبة الهلال . بيروت الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

ـ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧م.

ـ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني. تحقيق: علي محمد فاخر، أحمد محمد توفيق السوداني، عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م.

ـ والمقتضب للمبرد، محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب. – بيروت.

ـ المقدمة الجزولية لأبي موسي الجزولي تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد، مراجعة حامد أحمد نبيل، فتحي محمد أحمد جمعة،

ـ وينظر الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء للمرزباتي، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان طبعة أو لى ١٤١٥هـ– ١٩٩٥م.

ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي. تحقيق: محمد علي البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى١٣٨٢ هـ – ١٩٦٣م.

حرف النون

ـ النحو الوافي. لعباس حسن، الناشر: دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة.

ـ نزهة الألباء في طبقات الأدباء للأنباري. تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م.

ـ نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة. لمحمد طنطاوي، عالم الكتب، بيروت – لبنان ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م.

ـ نشوة الطرب في تاريخ جاهلية العرب لابن سعيد الأندلسي ت: الدكتور نصرت عبد الرحمن، الناشر: مكتبة الأقصى، عمان – الأردن.

ـ نهاية الأرب في فنون الأدب، لابن عبد الدايم القرشي شهاب الدين النويري، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م

ـ نيل الأوطار للشوكاني اليمني. تحقيق: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ م.

حرف الهاء

ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي. تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية، مصر.

حرف الواو

ـ الوافي بالوفيات للصفدي. تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث– بيروت، ١٤٢٠ هـ –٢٠٠٠ م.
ـ وفيات الأعيان وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. لابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس الناشر: دار صادر – بيروت، طبعة ١٩٠٠م